

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون



الجلسة ٦٠٤٦

الثلاثاء، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سانادر. (كرواتيا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد لافروف

إندونيسيا السيد ناتاليغاوا

إيطاليا السيد مانتوفاني

بلجيكا السيد غرولز

بنما السيد آرياس

بور كينا فاسو السيد كافاندو

الجمهورية العربية الليبية السيد الطلحي

جنوب أفريقيا السيد كومالو

الصين السيد خه يافي

فرنسا السيد ريبير

فيت نام السيد هوانغ تشي ترونغ

كوستاريكا السيد أورينا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد ميللياند

الولايات المتحدة الأمريكية السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

08-65217 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

الإعراب عن الترحيب بالوزراء

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود، أن أنوه وأرحب في قاعة المجلس بحضور معالي السيدة كوندوليزا رايس، وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية؛ ومعالي الرايت أونرابل السيد ديفيد ملباند، عضو البرلمان، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ ومعالي السيد سيرجي لافروف، وزير الخارجية في الاتحاد الروسي؛ ومعالي السيد خه يافي، نائب وزير الخارجية في الصين.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي إسبانيا وألمانيا وتركيا والاندرك والسودان والصومال وليبريا ومصر والنرويج والهند واليابان واليمن واليونان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعترز، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد جنغيلي (الصومال) مقعداً على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى الأنفة الذكر المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم المجلس، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بمعالي السيد علي أحمد جامع جنغيلي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال.

أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجمهورية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة، يطلب فيها دعوة معالي السيد يحيى المحمصاني، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

وما لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد المحمصاني.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد المحمصاني إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة مؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، يطلب فيها دعوة سعادة السيد رمضان لعمامرة، مفوض السلام والأمن بمفوضية الاتحاد الأفريقي، للمشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

وما لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لعمامرة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

في هذا القرن الحادي والعشرين، يجد المجتمع الدولي نفسه مجبراً على مواجهة تحديات جديدة وعلى التعامل مع التحديات القديمة، مثل القرصنة. وبكل المقاييس، فإن قرصنة القرن الحادي والعشرين منظمين ومجهزين جيداً. كما أن أعمالهم تزداد جرأة ومطالبهم تثير السخط. وهناك تقارير يومية تقريباً عن خطف سفن جديدة. والقرصنة والسطو المسلح قبالة شواطئ الصومال تهدد خطير حياة البحارة وركاب السفن ولأمن الملاحة البحرية. كما أنها تجعل من الصعب تقديم المساعدات الإنسانية الدولية إلى الصومال وتؤدي إلى خسائر اقتصادية جسيمة للعديد من الدول.

كل ذلك يتطلب منا، نحن أعضاء المجتمع الدولي، أن نعمل بتصميم. فالمشكلة أصبحت مؤخراً مثار اهتمام المجلس، الذي قام بنصيب وافر من العمل في هذا الاتجاه بالفعل. وإضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والصكوك القانونية الدولية الأخرى، هناك قرارات توفر أساساً تشريعياً للعمل من أجل كفالة أمن الملاحة البحرية في المنطقة وترسل إشارة قوية إلى أعضاء الأمم المتحدة فيما يتعلق بالحاجة إلى المشاركة بنشاط في حل تلك المشكلة الشديدة التعقيد. ومن المهم أن يقوم القرار الجديد للمجلس على أساس القانون الدولي الحالي، وألا يكون مصمماً لتغييره.

وبالنسبة لروسيا، بوصفها دولة بحرية، تكتسي سلامة الملاحة البحرية أهمية تتصف بالأولوية. فقد عانى مواطنونا بالفعل من القرصنة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، شاركت البحرية الروسية في الجهود الدولية لمكافحة القرصنة قبالة شواطئ الصومال بموجب القرار ١٨١٦ (٢٠٠٨)، وعملت إلى جانب سفن حربية تابعة لدول أخرى. وتمت مرافقة أكثر من ٣٠ سفينة روسية وأجنبية بسلام عبر الأجزاء الأكثر خطورة في المنطقة،

أدعو السيد لعمامرة إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

أرحب بحضور معالي السيد بان كي - مون، الأمين العام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/789، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إسبانيا وبلجيكا وبنما وجمهورية كوريا وفرنسا وكرواتيا وليبيريا والولايات المتحدة الأمريكية واليونان.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضاً، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إندونيسيا، إيطاليا، بلجيكا، بنما، بوركينافاسو، الجماهيرية العربية الليبية، جنوب أفريقيا، الصين، فرنسا، فييت نام، كرواتيا، كوستاريكا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت

١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٨٥١ (٢٠٠٨).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

وهذا ما يشير إليه تحديدًا القرار ١٨٣٨ (٢٠٠٨)، الذي ينص على أن السلام والاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، جميعها أساسية لتهيئة الظروف المؤاتية للقضاء الكامل على القرصنة والسطو المسلح في المياه الساحلية قبالة سواحل الصومال. ومن الواضح أيضًا أنه لا يمكن إيجاد حل طويل الأمد بدون تسوية سياسية شاملة في الصومال، بمساعدة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته. ونتوقع أن القرار الذي اتخذناه للتو سيساعد بطريقة عملية في تحقيق تلك الغاية.

السيد ميللياند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإدلاء ببيان لتعليل التصويت فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذناه تواء، قبل أن أنتقل إلى بياني الأعم.

صوتت المملكة المتحدة لصالح القرار المتخذ لأننا نؤيد اتخاذ إجراءات قوية للتصدي للتهديد الخطير على الملاحة البحرية الدولية الذي تمثله القرصنة والسطو المسلح قبالة الساحل الصومالي، بما في ذلك إيصال المساعدات الإنسانية إلى شعب الصومال.

إن التفويض المشار إليه في الفقرة ٦ من القرار الذي يأذن للدول المتعاونة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية باستخدام "جميع التدابير الضرورية المناسبة في الصومال، من أجل قمع أعمال القرصنة"، يمكن الدول والمنظمات الإقليمية، بموافقة الحكومة الاتحادية الانتقالية، من أن تتصرف باستخدام القوة عند الاقتضاء، ضد أنشطة القرصنة على اليابسة في الصومال. وهذه أداة إضافية هامة لمكافحة المتورطين في تخطيط وتسيير وتنفيذ عمليات القرصنة انطلاقًا من أراضي الصومال.

وأحبط العديد من هجمات القراصنة. وستغادر سفينتنا المرافقة نيوستراشيمي المنطقة قريبًا، ولكن سيتمثل وجودنا في سفن روسية أخرى تابعة للبحرية، وستواصل بالطبع العمل مع الشركاء لمكافحة القرصنة.

إننا نرحب باستجابة عدد كبير من الدول والمنظمات لنداء المجلس بتوحيد الجهود من أجل مكافحة القرصنة. ونود إلقاء الضوء على الموقف النشط لبلدان المنطقة والاتحاد الأوروبي. وقد اضطلعت المنظمة البحرية الدولية بالكثير من العمل، وسيكون هناك طلب متزايد على خبرتها وإمكانياتها الفكرية. ونحن ندعم الاقتراحات القائلة بإنشاء آلية لتنسيق أعمال المجتمع الدولي للقضاء على خطر القرصنة، كما يتجلى ذلك في القرار الذي اتخذناه للتو.

وللأسف، فقد بقي القراصنة في معظم الحالات بدون عقاب حتى الآن. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى عدم تطوير إجراءات قانونية وعملية كافية لمحاسبة القراصنة. إننا ندعو إلى استخدام أكثر للصكوك القانونية الدولية لضمان أمن الملاحة البحرية وإلى زيادة تحسين القواعد القانونية في هذا المجال، على أن تؤخذ بعين الاعتبار الخصائص المحددة لكل حالة، بالطبع.

والقرار الجديد الذي اتخذناه اليوم مهم، وقد تم التوصل إليه بناء على طلب الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، التي يحضر ممثلها معنا اليوم. ولكن علينا ألا ننسى أن القرصنة وعمليات السطو المسلح في البحار ما هي إلا قمة جبل الجليد بالنسبة للمشاكل التي يواجهها الصومال اليوم. ومن غير المتوقع أن تحل المشكلة بالقوة وحدها. وعلينا أن نعمل بنشاط لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الصومال، وهذا من شأنه أن يقوض القاعدة المادية للقراصنة.

من مشاهدة التلفاز أو قراءة صحافة اليوم، فإن الحالة السياسية والإنسانية والأمنية تنطوي على مخاطر حقيقية. وقد رأى كثيرون أن عملية جيبوتي فتحت صفحة جديدة محتملة للصومال. وهي عملية يملكها الصوماليون أنفسهم ويجب أن تبقى كذلك. ولكن تقع علينا المسؤولية كأعضاء في مجلس الأمن، بأن نفعل كل ما نستطيع لدعمها، وهي لن تنجح بمعزل عن العملية السياسية.

ويحدوني الأمل في أن يتمكن كل المشاركين في المفاوضات من أن يفعلوا ما هو ضروري لتحويلها إلى واقع عملي. والهدف الواضح والمشارك هو العمل من أجل التزام موثوق به من الحكومة الاتحادية الانتقالية وتحالف إعادة تحرير الصومال والقوى السياسية الأخرى بتنشيط عملية جيبوتي السياسية بهدف التوصل إلى نظام سياسي أكثر تمثيلا.

ولكن يوجد مجالان محاطان بحالة من عدم اليقين ويثيران التساؤلات لدى المملكة المتحدة. والمجال الأول يتعلق بحالة عدم اليقين السياسي، ويتعلق الثاني بحالة عدم اليقين فيما يتصل بالوضع الأمني.

وفيما يتعلق بحالة عدم اليقين السياسي، من الضروري اتخاذ خطوات ملموسة ومبكرة تفتح طريقا قابلا للاستمرار من أجل المضي قدما. وتشكل زيارة الشيخ شريف الأخيرة إلى مقديشو مثالا هاما على ذلك. كما أننا بحاجة إلى أن نرى عملية انتقال منظمة إلى حكومة اتحاد وطني مناسبة والتعيين الواضح للشخصيات الرئيسية في مجلس الوزراء. وهذا أمر حيوي الأهمية لكي يتمكن الصوماليون من تطوير قطاع أمني محلي.

وفي الوقت ذاته، من الواضح أن هناك مسائل رئيسية متعلقة بالحالة الأمنية أيضا. وأنا أطلع في هذه المناقشة إلى التعرف على آراء طائفة من الأعضاء هنا، بما في ذلك

وترى المملكة المتحدة أن أي استعمال للقوة يجب أن يكون ضروريا ومتناسبا في آن واحد. وتنطوي تلك المفاهيم على اعتبار أن التدابير المتخذة يجب أن تكون مناسبة للظروف التي توجه إليها.

وبذلك اختتم تعليل التصويت، وأود أن أنتقل الآن إلى المسألة الأعم للقرصنة وما يتصل بها من مسائل.

وجلي أنني ممتن لزميلتنا، السيدة رايس، على مبادرتها بتقديم القرار وعلى تأمين دعمه بالإجماع. وأعتقد أن هذه فرصة هامة لمناقشة المسألة المحددة، وأعني قضية القرصنة، والحالة العامة في الصومال. وسأحاول ذلك بإيجاز.

إن البحر قبالة الصومال يشكل شريانا اقتصاديا رئيسيا للتجارة العالمية وللعديد من البلدان المثلثة هنا. ولكنه مهم أيضا لإيصال الإمدادات الإنسانية الأساسية لشعب الصومال. وتعمل المملكة المتحدة مع كثيرين آخرين للتصدي لمسألة القرصنة في البحر، بينما الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي وفرقة العمل الموحدة ١٥٠، يؤدون جميعا دورهم في السعي إلى مرافقة سفن برنامج الأغذية العالمي، وردع أنشطة القراصنة، وعرقلة الهجمات، كلما أمكن. ويساهم آخرون بقطع الأسطول للقيام بمهام مماثلة. والتعاون على المستوى العسكري بين هؤلاء المساهمين يبين كيف يمكننا أن نعمل معا بشأن هذه المسألة الصعبة.

ولكن، من الأهمية بمكان أن نعمل لا على الجبهة العسكرية فحسب، بل أيضا مع صناعة الملاحة البحرية، إما على أساس العلاقة بين الحكومة والصناعة أو من خلال المنظمة البحرية الدولية. ومن أجل دعم هذه الجهود، أرحب بالتدابير العملية التي اتفقنا عليها في القرار اليوم.

ولكن، كما أشار زميلي الروسي، لا يمكننا أن ننظر إلى مسألة القرصنة من منظور التجارة الدولية أو الملاحة البحرية فحسب. وفي الصومال ذاتها، كما يفهم الناس

بتعاون المجتمع الدولي في مكافحة أعمال القرصنة قبالة الساحل الصومالي وتدعم جهود البلدان المعنية لإرسال سفن حربية إلى المنطقة للقضاء على القرصنة عملاً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتنظر الصين جدياً في إرسال سفن إلى خليج عدن والمياه قبالة ساحل الصومال لمراقبة العمليات هناك في المستقبل القريب.

ولتعزيز مكافحة القرصنة قبالة ساحل الصومال، يود الوفد الصيني تقديم المقترحات التالية. أولاً، علينا أن نفسح المجال بالكامل لدور الأمم المتحدة الهام. وبما أن أطرافاً مختلفة عديدة تشارك في مكافحة أعمال القرصنة في تلك المنطقة، فإن المشكلة لا يمكن أن تحل إلا من خلال الجهود المتضافرة لجميع الأطراف المعنية. ومن الحاسم بالتالي، أن تقوم الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، بوظيفتها الرئيسية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين والتنسيق الفعال لاستجابة وجهود جميع البلدان المعنية.

ثانياً، يجب التقييد على نحو صارم بالقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. وذلك شرط مسبق هام لكي تغطي الجهود ذات الصلة لمكافحة القرصنة بدعم واسع النطاق من لدن شعب الصومال وسائر المجتمع الدولي. وينبغي أن يتعاون المجتمع الدولي استناداً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وقرارات مجلس الأمن. وأي تعاون على مكافحة القرصنة يجب أن يتم في امتثال تام للولايات المنشأة عملاً بقرارات مجلس الأمن، مع الاحترام الكامل على نحو خاص لسيادة البلدان الساحلية وسلامتها الإقليمية، وبعد الحصول مسبقاً على موافقة الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال.

ثالثاً، تقوم الحاجة إلى وضع استراتيجية متكاملة. فمكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية التزام شامل ومنهجي، لأنها تنطوي على بذل جهد في المجالات السياسية والعسكري والاقتصادي والدبلوماسي والقضائي. ويجب

الوفد الصومالي، حول فهمهم لنوايا الحكومات في المنطقة، بشأن مستقبل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والاحتياجات الأمنية في الصومال. إننا ندرك أن تاريخ التدخل في الصومال حافل بالعديد من العبر الهامة لنا جميعاً. وسوف نتناول تلك المسائل بطريقة متسقة مع التزاماتنا، ليس فيما يتعلق بالحالة الإنسانية فحسب، بل وفيما يتعلق بالدعم السياسي الذي سيكون ضرورياً للمضي قدماً أيضاً.

السيد خه يافي (الصين) (تكلم بالصينية): تؤيد

الصين عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى لمجلس الأمن بشأن القرصنة قبالة سواحل الصومال. ومرة أخرى، يتجلى بشكل واضح من هذا الاجتماع ومن القرار الذي اتخذناه للتو التزام وثقة المجتمع الدولي بالتعاون معاً من أجل مكافحة أعمال القرصنة. إن الإشارة التي وجهها المجلس إيجابية وصحيحة وتجيء في الوقت المناسب.

لقد تحولت أعمال القرصنة قبالة الساحل الصومالي إلى ظاهرة متزايدة الانتشار، مشكلة بذلك تهديداً خطيراً للملاحة الدولية والتجارة البحرية والأمن في البحار. والصين أيضاً من بين ضحاياها. فقد جرى حتى الآن اختطاف ست سفن مسجلة في الصين أو تستأجرها الصين في المياه قبالة الساحل الصومالي. وما زالت سفينة صينية مع ١٧ مواطناً صينياً رهناً الاحتجاز حتى الآن. وقد أثار ذلك قلقاً بالغاً لدى الحكومة الصينية والجمهور العام. إن التأخير الذي طال أمده في تسوية مسألة الصومال يشكل تهديداً خطيراً على السلم والأمن الدوليين، بينما أدت أعمال القرصنة المنتشرة قبالة الساحل الصومالي إلى تفاقم الحالة الأمنية في الصومال.

ومجلس الأمن، من خلال أداء مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، اتخذ خلال العام الحالي ثلاثة قرارات بشأن هذه المسألة حتى الآن. وترحب الصين

بالمرافق الأساسية والتنمية بغية مساعدته على تنشيط قدرته الإنتاجية. وستواصل الصين تقديم إسهامها في ذلك الصدد.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):

قبل أن أدلي ببياننا العام، أود أن أعرض موقف إندونيسيا بشأن القرار الذي اعتمدته المجلس للتو. لقد صوت وفد بلدي مؤيدا القرار ١٨٥١ (٢٠٠٨) تجسيدا لإقراره بخطورة التهديد الذي تشكله القرصنة قبالة السواحل الصومالية. غير أننا، إذ نقوم بذلك، لا نتغاضى عن أن الحل لذلك التهديد، في آخر المطاف، يكمن بيد الصومال ذاته. وبالتالي، نود أن نشدد مرة أخرى على ضرورة تهيئة الظروف المواتية لتعزيز العملية السياسية في ذلك البلد.

وفي ذلك السياق، نود أن نشدد على ضرورة كفالة ألا تؤدي التدابير المتوخاة في الفقرة ٦ من القرار إلى تعقيد غير مقصود للسعي إلى إيجاد حل سياسي للأزمة في الصومال. كما نود أن نؤكد الحاجة إلى كفالة ألا تتسبب التدابير المتوخاة في الفقرة ذاتها في تفاقم الحالة الإنسانية في البلد، وكفالة أن تتخذ في امتثال تام للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي الواجب تطبيقهما.

وعلاوة على ذلك، نود أن نشدد على أن هناك مجموعة من التدابير لمواجهة التهديد المتمثل في القرصنة في الصومال. وبعبارة أخرى، إن القرار لا يتعلق حصرا باستخدام التدابير القسرية. ونود أن نسلط الضوء بصورة خاصة على أهمية تدابير الإنفاذ القانونية.

ويشيد وفد بلدي بتسليم القرار بضرورة تعزيز التنسيق بين الدول والمنظمات الإقليمية لمكافحة التهديد المتمثل في القرصنة في الصومال، فضلا عن الإقرار بأهمية بناء قدرة الصومال الوطنية على مواجهة ذلك الخطر.

ويود وفد بلدي أن يؤكد، أولا وقبل كل شيء، على أن التدابير المتوخاة بموجب القرار، وبموجب قرارات

بذل جهود متضافرة على مختلف المسارات بغية تحقيق نتائج ملموسة. وعلاوة على ذلك، يجب تحديد أولويات المراحل المختلفة، وإعادة تعريفها عند الاقتضاء على ضوء تطور الحالة.

رابعا، يجب مساعدة الصومال على تعزيز بناء قدرته ومشاركته في التعاون الإقليمي. ويشكل الصومال، حكومة وشعبا، مفتاح حل مسألة القرصنة. وينبغي أن يساعد المجتمع الدولي الحكومة الصومالية على تحسين بناء قدرتها بمختلف السبل. فقد أثبت نجاح الممارسات الماضية قدرة التعاون الإقليمي على أداء دور هام في ذلك الصدد. وترحب الصين بالجهود المتضافرة التي ستبذلها البلدان الساحلية في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن وغرب المحيط الهندي للتصدي لمسألة القرصنة قبالة السواحل الصومالية من خلال الترتيبات الإقليمية.

والقرصنة قبالة السواحل الصومالية ليست ظاهرة منعزلة. فآفة القرصنة مجرد عارض من أعراض أزمة عميقة على الصعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإنساني التي يواجهها الصومال. ويجب على المجتمع الدولي أن يأخذ مأخذ الجد مكافحة القرصنة. غير أن الأهم من ذلك هو القضاء على الأسباب الأصلية للقرصنة. وندعو جميع الأطراف المعنية أن تواصل المضي قدما في العملية السياسية، وأن تعزز تنفيذ اتفاق جيبوتي بحسن نية.

وينبغي لمجلس الأمن أن يلي الرغبة القوية للحكومة الصومالية والاتحاد الأفريقي، وأن يعزز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وأن يأذن للأمم المتحدة بتولي المسؤولية عن عمليات حفظ السلام في الصومال في وقت مبكر. وريثما يتم ذلك، ينبغي أن يعمل المجتمع الدولي على الحيلولة دون استمرار تدهور الحالة الإنسانية في الصومال. كما يتعين عليه أن يزيد من مساعدة الصومال بشأن المشاريع المتعلقة

ويعتقد وفد بلدي أن أعمال القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال وعلى أرضه نتائج للأزمة التي يعانيها ذلك البلد. غير أنها ليست السبب الرئيسي للمشكلة. ونرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتناول السبب الرئيسي، على وجه الاستعجال، وبالسرية ذاتها التي تناول بها النتائج، بقصد التعاون على مساعدة البلد في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

كما نعتقد أن أي جهود تُبذل لمكافحة القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال وعلى أرضه يجب، بالضرورة، أن تحظى بالموافقة الصريحة لحكومة ذلك البلد، الذي ينبغي الكلمة الأخيرة أن تكون له دوماً بشأن المسائل التي تعنيه مباشرة. ومن الحاسم أيضاً أن نضع تلك الجهود في إطار القانون الدولي، وأن ننسق على نحو وثيق مع الحكومة.

وبالتالي، كنا نرغب لو أن الفقرة ٦ من القرار تضمنت إشارة صريحة إلى القانون الدولي، حتى يتسنى على الدوام تنفيذ جميع التدابير اللازمة المطالب بها في تلك الفقرة في سياق القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونحن لا نتفق مع من يفهمون أن الإشارة الصريحة إلى القانون الدولي تشكل طريقة لتقييد منطوق القرار وإفراغه من مضمونه. ونعتقد أنه عندما يتصرف مجلس الأمن امتثالاً للميثاق، مثلما هو الشأن في هذه الحالة، فإن قراراته لا تستند على أساس قانوني دولي فحسب، بل تشكل أيضاً وفي حد ذاتها القانون الدولي.

أخيراً، يناشد وفد بلدي الدول أن تنفذ هذا القرار والقرارات السابقة، وأن تعتمد في إطار جهودها للتعاون على مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال وعلى أرضه

سابقة أخرى، وترد بناء على طلب الدولة المعنية، أي الصومال.

وأخيراً، يستند تأييدنا للقرار إلى أنه يركز على الصومال، وينص بوضوح على أن أحكامه لن تمس حقوق والتزامات ومسؤوليات الدول الأعضاء بموجب القانون الدولي، بما في ذلك بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، وينبغي ألا تُعتبر أنها تؤسس لقانون دولي عرفي.

السيد هوانغ تشي ترونغ (فيت نام) (تكلم بالانكليزية): يشرفنا أيضاً أن ندلي بتعليل لتصويتنا. لقد صوتنا مؤيدين للقرار بناء على الطلب الذي قدمه الصومال إلى مجلس الأمن بشأن دعم بلدان المنطقة للجهود الرامية إلى القضاء على القرصنة قبالة السواحل الصومالية.

ونود أن نحدد التأكيد على أن القرار يروم كفالة احترام سيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته، وتعزيز سلامة الملاحة البحرية وتواصلها في المنطقة. ويجب أن تكون التدابير المتخذة بموجب القرار متسقة مع المعاهدات الدولية ذات الصلة، ويجب ألا تعتبر أنها تؤسس لقانون دولي عرفي.

السيد أوربينو (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أيضاً أن يعرب عن الدوافع التي جعلته يؤيد القرار الذي اعتمدناه للتو، لأننا نفهم أن أعمال القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال وعلى أرضه تتطلب إجراء فعلياً من لدن مجلس الأمن للمساعدة على مكافحتها. ولذلك السبب ذاته أيدت كوستاريكا قرارات سابقة اعتمدها المجلس في الأشهر الستة الماضية بشأن هذه المسألة، أي، القرارات ١٨١٦ (٢٠٠٨)، و ١٨٣٨ (٢٠٠٨)، و ١٨٤٦ (٢٠٠٨).

أود الآن أن أتناول بإيجاز آخر التطورات السياسية في الصومال. تجري الآن عملية سياسية موثوق بها في الصومال تسمى عملية جيبوتي، ويرعاها ممثلي الخاص أحمدو ولد عبد الله. واتفقت الأطراف الصومالية في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر على زيادة عدد مقاعد البرلمان الاتحادي الانتقالي بواقع ٢٧٥ مقعدا. واتفق الطرفان أيضا على تمديد الفترة الانتقالية التي تنتهي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، لمدة عامين. ومن المتوقع أن ينتخب البرلمان الموسع القيادة الصومالية الجديدة. واتفقا أيضا على إنشاء قوة مشتركة تشكل العمود الفقري لقوة أمنية موحدة.

وتمثل عودة الشيخ شريف، زعيم التحالف من أجل تحرير الصومال، و ٣٩ من أتباعه إلى مقديشو بعد قضائهم عامين في المنفى خطوة واعدة. وتشير التقارير إلى أن الصوماليين استقبلوهم استقبالا حارا. وهذا يمثل الخطوة الأولى من نقل عملية جيبوتي للسلام إلى الصومال وترسيخها. وكما قلنا في مناسبات عديدة، تقع مسؤولية تحقيق السلام والاستقرار في الصومال أساسا على عاتق الصوماليين أنفسهم. ومع ذلك، فاستمرار الخلافات داخل الحكومة الاتحادية الانتقالية وما حدث مؤخرا من شقاق بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بخصوص مهام الأول يمكن أن يعرض عملية السلام للخطر وأن يؤثر على استقرار الحكومة وأدائها. وفي الوقت نفسه، أحث الجماعات المسلحة في الصومال التي وضعت انسحاب إثيوبيا شرطا لإنهاء القتال الآن على إلقاء سلاحها والانضمام إلى عملية جيبوتي.

ولا تزال إمكانية وصول المساعدات الإنسانية مقيدة بشدة ومستوى انعدام الأمن للعاملين في المجال الإنساني والسكان المدنيين المحليين مرتفع بشكل غير مقبول. وخلال هذا العام وحده، نزح ما يقدر بـ ٢٥٠.٠٠٠ شخص من مقديشو. ويبلغ العدد الإجمالي للمشردين داخليا ١,٣ مليون

التدابير اللازمة بالتنسيق مع حكومة ذلك البلد وفي امتثال تام لأحكام القانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لمعالي الأمين العام بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): نتعقد جلسة اليوم

في مرحلة حاسمة من مأساة الصومال المستمرة. ويتسق إبلاغ إثيوبيا لي باعتزامها سحب قواتها من الصومال بنهاية هذا العام في رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر مع اتفاق جيبوتي، ولكن يمكن لهذا الانسحاب أن يؤدي إلى الفوضى بسهولة. واستجابة لخطر حدوث تدهور في الوضع الأمني والشواغل التي أعرب عنها الاتحاد الأفريقي، يجب على هذه الهيئة والاتحاد الأفريقي أن يعملوا معا بشكل وثيق لتقديم دعم إضافي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتعزيز قدرتها على الدفاع عن نفسها والاستمرار في السيطرة على المناطق الاستراتيجية في مقديشو، بينما تتواصل الجهود الرامية إلى بناء الهياكل الأمنية الصومالية في إطار عملية جيبوتي. وأكد رئيس الوزراء ميليس مجددا للبرلمان الإثيوبي عزمه على سحب القوات تماما في غضون أسبوعين.

ومن المقرر أن يناقش الاتحاد الأفريقي تحديد ولاية البعثة في الاجتماع الوزاري في أديس أبابا في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر. وإذا لم يجددوا الولاية، فمن المرجح أن تغادر قوات البعثة قبل سحب القوات الإثيوبية. ومع ذلك، يثلج صدرنا أن بوروندي ورواندا أشارتا إلى استعدادهما لنشر وحدات قتالية إضافية في إطار البعثة إذا توفرت الموارد الأساسية. وتتوجه كل الأنظار إلى المناقشة في هذه القاعة لمعرفة مدى تصميم المجتمع الدولي على الاستجابة لهذا الخطر. وسيكون لما نتخذه من إجراءات اليوم أهمية حاسمة بالنسبة للقرارات التي سيتخذها الاتحاد الأفريقي بشأن الصومال في الأسبوع المقبل.

تم التعهد بها لقوة متعددة الجنسيات إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، إن لم تُنشأ قوة متعددة الجنسيات. وسيكون الحصول على التمويل مصدر قلق كبير وسيتعين علينا أن نستكشف مع الدول الأعضاء نهجا مبتكرة لتوفير الأموال اللازمة. ونحن إذ نصفي بعثة الأمم المتحدة في السودان، فقد حددنا بالفعل الأصول التي يمكن التبرع بها لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بموافقة الجمعية العامة.

ثانياً، ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في سبل بناء قدرة الأطراف الصومالية نفسها لاستعادة الأمن ونقل محادثات جيبوتي إلى الصومال والمضي قدماً في عملية السلام. ويمكن أن يشمل هذا توفير التدريب من خلال الشركاء الدوليين للقوة المشتركة المؤلفة من الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل تحرير الصومال المنشأة بموجب اتفاقية جيبوتي، فضلاً عن بناء القدرات لقطاعات الشرطة والقضاء والإصلاح. وستبذل هذه الجهود في إطار الاستراتيجية الشاملة لإصلاح قطاع الأمن التي يمكن أن تكون مملوكة وطنياً، مع قيام الأمم المتحدة بدور تنسيقي.

وختاماً، يمكن للمجلس أن يستكشف إمكانية إنشاء فرقة عمل بحرية أو إضافة عنصر للرد السريع إلى عمليات مكافحة القرصنة الحالية. وستوفر لدى هذا العنصر القدرة على تنفيذ عمليات في الصومال دعماً لأنشطة مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويتمثل هدفنا في تحقيق استقرار الصومال وإيجاد حل دائم للأزمة في ذلك البلد. وأدرك أن لدى بعض أعضاء المجلس اقتراحات أخرى لحل الأزمة الأمنية في الصومال، بما في ذلك وضع بعثة الاتحاد الأفريقي في إطار عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة الآن. وذلك ليس خيارنا المفضل. ونرى أن أكثر الخيارات واقعية في الوقت الراهن هو تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من خلال توفير التمويل والدعم اللوجستي والتدريب والمعدات اللازمة وغيرها من

شخص، ويصل ما معدله ٥٠٠٠ لاجئ صومالي كل شهر إلى مخيمات اللاجئين في كينيا. ويبلغ عدد المحتاجين للمساعدة ودعم سبل العيش في الصومال الآن ٣,٢ مليون شخص. وإيصال هذه المساعدة ما زال يمثل تحدياً لوجستياً، لأسباب ليس أقلها القرصنة، مما زاد من تكلفة نقل الإمدادات. وأشعر بقلق بالغ إزاء الاستهداف المباشر لعمال الإغاثة وموظفي الأمم المتحدة الذي أدى إلى مقتل أربعة من موظفي الأمم المتحدة في الفترة بين شهري أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر. ورغم التحديات الهائلة، تواصل الوكالات الإنسانية تسليم إمدادات الإغاثة، بما في ذلك في مناطق الصراع. وإذا تدهور الوضع الأمني، فإن الحصول على المساعدات الإنسانية لن يزداد إلا سوءاً.

وقلت مراراً إن أنسب استجابة للتحديات الأمنية التي تتسم بالتعقيد في الصومال هي قوة متعددة الجنسيات عوضاً عن عملية عادية لحفظ السلام. ويتعين أن تضم هذه القوة كامل القدرات العسكرية المطلوبة لدعم وقف المواجهة المسلحة وتحقيق الاستقرار في مقديشو والدفاع عن نفسها. واتصلت بما يقرب من ٥٠ بلد وثلاث منظمات دولية طالبا الإسهام في قوة متعددة الجنسيات. ولم تكن الاستجابة مشجعة. ولم تعرض أي من الدول الأعضاء القيام بدور دولة القيادة. وفي حالة عدم توفر تعهدات كافية بإنشاء قوة متعددة الجنسيات، أعترض أن أقترح على المجلس ثلاثة تدابير ملموسة من شأنها توفير الترتيبات الأمنية اللازمة لدعم عملية السلام في جيبوتي. وإذا نجحت هذه التدابير، ستمهد الطريق لنشر عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام تماشياً مع قرار مجلس الأمن ١٨١٤ (٢٠٠٨).

أولاً، ينبغي تزويد الاتحاد الأفريقي بموارد كبيرة وموثوق بها لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بما في ذلك الوسائل لنشر الوحدات القتالية الإضافية التي تعهدت بها رواندا وبوروندي. وسأقترح أيضاً تحويل جميع الموارد التي

ويجب ألا يغيب عن بالنا أن القرصنة عرض لحالة الفوضى المستمرة في الصومال منذ أكثر من ١٧ عاما. ويشكل غياب القانون تهديدا خطيرا للاستقرار الإقليمي والسلم والأمن الدوليين. ويجب تقييم جهودنا لمكافحة القرصنة في إطار نهج شامل، وهو ما يعزز عملية سلام جامعة في الصومال ويساعد الأطراف على إعادة بناء الأمن والقدرة على الحكم ومعالجة قضايا حقوق الإنسان وتسخير الفرص الاقتصادية في أنحاء البلد.

وأناشد زعماء وشعب الصومال إعطاء السلام فرصة ووضع ١٧ عاما من الحرب وراء ظهورهم. وأنا مترجع بشكل خاص حيال استمرار الفرقة داخل قيادة الحكومة. وبدون دعم حكومة فعالة وموحدة الصف، فليس هناك شيء يذكر تستطيع الأمم المتحدة، بل والمجتمع الدولي، عمله في الصومال. وأحث زعماء البلد على تنحية خلافاتهم جانبا ووضع مستقبل الشعب الصومالي أولا.

ونحن، المجتمع الدولي، يجب أن نبعث اليوم بإشارة سياسية إيجابية إلى الشعب الصومالي والاتحاد الأفريقي بأننا مستعدون لتوفير المسار الآمن الذي سيكمل التسويات السياسية التي تم التوصل إليها من خلال عملية جيبوتي. يجب أن نتحرك قبل فوات الأوان.

السيدة رايس (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، والسيد الأمين العام وكل زملائي، أشكركم جزيل الشكر على المشاركة في هذا الاجتماع الهام لمجلس الأمن حول القرصنة.

من الواضح أننا هنا لأن انتشار القرصنة والتهديد المتزايد للتجارة والأمن، وربما الأهم، لمبدأ حرية الملاحة في البحار، مسائل ينبغي أن تشغل كل دولة، وأعتقد أن القرار الذي اتخذناه اليوم سيساعدنا على قطع شوط طويل نحو رد منسق على آفة القرصنة.

التعزيزات بتيسير من الأمم المتحدة والدول الأعضاء، في جملة أمور.

وفي نفس الوقت، نواصل التخطيط للطوارئ من أجل نشر عملية حفظ سلام كاملة تابعة للأمم المتحدة في الوقت الملائم وفي ظل الظروف الصحيحة، كما طلب مجلس الأمن. وسأقدم قريبا تقريرا تفصيليا إلى مجلس الأمن، يغطي هذه المقترحات.

وأشاطر الدول الأعضاء الانشغال الشديد حيال تصاعد أعمال القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال. وأرحب بالإجراءات التي اتخذها هذا المجلس للتو للتصدي للمسألة.

وأشعر بالإعجاب بصفة خاصة بالإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية لحشد جهودها ومواردها لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر. وأود أن أتقدم بالشكر إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي وفرادى الدول الأعضاء التي أسهمت في هذا الصدد.

ولا تزال الحاجة إلى تنسيق وتعزيز هذه الجهود قائمة. وعقد ممثلي الخاص إلى الصومال مؤتمرا دوليا حول القرصنة في يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر لمواصلة مناقشة هذه المسألة باستفاضة. ومستشاري القانوني مستعد لمساعدة الدول في محاولة إيجاد حل للمسائل العملية والقانونية والمتعلقة بالولاية القضائية.

وكما طلب مجلس الأمن في قراره ١٨٤٦ (٢٠٠٨) الصادر في ٢ كانون الأول/ديسمبر، سأقدم توصيات بشأن سبل كفالة أمن الملاحة الدولية في الأجل الطويل قبالة سواحل الصومال. وفي غضون ذلك، عينت الأمانة العامة منسقا في مكتب الشؤون العسكرية التابع لإدارة عمليات حفظ السلام لتبادل المعلومات حول عمليات مكافحة القرصنة.

ولدينا أيضا مشكلة في ما يتعلق بالخطوات التي يجب اتخاذها لتيسير تسليم واحتجاز ومحكمة القراصنة الذين يتم اعتقالهم. ولدى المجتمع الدولي بالفعل، من خلال القانون الدولي، الذي يتجسد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وقراري مجلس الأمن ١٨٤٦ (٢٠٠٨) و ١٨١٦ (٢٠٠٨) واتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية لعام ١٩٨٨، السلطة القانونية الكافية والآليات المتاحة لاعتقال ومحكمة القراصنة، لكن لم تتوفر في بعض الأحيان الإرادة السياسية والتنسيق لعمل ذلك.

ومشكلة القدرة بادية بشكل خاص في دول المنطقة. وقربها من القرصنة يجعلها خيارا بديها لإجراء المحاكمات، لكن كثيرا منها يفتقر إلى القدرة القضائية وقدرة إنفاذ القانون الضرورية لذلك. وعليه، نناشد كل الدول، وبصفة خاصة تلك التي وقعت ضحية للقرصنة في الصومال، الإسهام بسخاء لبناء القدرة القانونية لدول المنطقة الأطراف الموقعة على اتفاقية عام ١٩٨٨. وفي القرار، نطلب أيضا من الأمم المتحدة استكشاف ما يمكن عمله لبناء القدرات القانونية في تلك الدول.

في نفس الوقت، وفيما نتوقع أن تضطلع دول المنطقة بدور مهم، لا بد أن تتحمل الدول الضحايا أيضا مسؤولية مساوية لمحكمة القراصنة. والدول التي ترفع أعلامها على سفن مختطفة أو يملك رعاياها سفنا مختطفة أو لها مواطنون ضمن أفراد طواقم السفن المختطفة يجب أن تحترم التزاماتها بموجب اتفاقية عام ١٩٨٨ في ما يتعلق بتسليم ومحكمة القراصنة المشتبه بهم.

ويجب أن نطلب من صناعة النقل البحري دعم القدرات لتعزيز قدرة السفن على الدفاع عن نفسها. وتزداد مخاطر العمليات العسكرية بمجرد وجود حالة احتجاز رهائن. وبالتالي، يجب توجيه جزء مهم من جهود مكافحة

لاحظنا أن عدة عوامل تحد من فعالية استجابتنا، رغم أن عددا من البلدان يستجيب. وكانت الولايات المتحدة جزءا من تلك الاستجابة، وكذلك الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي وعدد من البلدان الأخرى الممثلة في هذه القاعة. لكن نظرا لعدم وجود آلية قائمة لكي تنسق الدول إجراءاتها بفعالية، أعتقد أن ردنا كان أقل من مجمل أجزائه.

وأود أن أعلن أن الولايات المتحدة تنوي العمل مع شركاء لتشكيل مجموعة اتصال بشأن القرصنة في الصومال. ومنتصور أن مجموعة الاتصال ستعمل كآلية لتبادل معلومات المخبرات وتنسيق الأنشطة والتواصل مع الشركاء الآخرين، ومنهم صناعتا الشحن والتأمين. وننتطلع إلى العمل بسرعة في هذه المبادرة.

والعامل الثاني الذي يحد من ردنا هو الإفلات من العقاب الذي يتمتع به القراصنة. القرصنة تعود بالفائدة حاليا، لكن الأسوأ، أن القراصنة يدفعون تكلفة هزيلة على إحرامهم. وتوفر لهم أوكارهم في الصومال ملجأ من سفن البحرية في خليج عدن، وكما شهدنا في حالة اختطاف السفينة سيوريوس ستار على بعد ٥٠٠ ميل بحري من مومباسا، ومؤخرا في الهجمات الفاشلة على مسافات أبعد جنوبا، قبالة سواحل تنزانيا، يتكيف القراصنة مع وجود قوات البحرية في خليج عدن بالإبحار إلى مسافات أبعد لمهاجمة سفن على غير توقع منها.

وبغية جعل أعمال القرصنة أكثر تكلفة وصعوبة، تعتقد الولايات المتحدة، بموافقة الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية، أن إذن مجلس الأمن اليوم، بإمكان قيام الدول بملاحقة القراصنة إلى موقع عملياتهم على البر، سيكون له أثر كبير. لقد أظهر التاريخ مرة تلو الأخرى أن العمليات البحرية وحدها غير كافية لمكافحة القرصنة.

أن تاريخ دعم قوات من هذا النوع ليس تاريخاً جيداً. وما يحدث هو أننا لا نستطيع إدامة المساهمات الطوعية؛ والتدريب الطوعي؛ ولا يمكننا إدامة الآليات التي تضمن أن يسير العمل بسلاسة. ولهذا السبب توجد إدارة لعمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة لأنها تعتمد على الموارد الكاملة للدول الأعضاء بطريقة غير طوعية بل إلزامية، للقيام بعمل هذا المجلس.

وستواصل الولايات المتحدة مع دول أخرى، فيها المجلس بعد، بل في المشاورات إثارة الحاجة إلى قوة لحفظ السلام وفقاً للاتحاد الأفريقي الذي طلب أن نفعل ذلك في المشاورات، ولكن ليس بعد في المجلس.

واسمحوا لي أخيراً أن أقول إنه إذا عاد السلام وعادت الأمور إلى طبيعتها في الصومال، نعتقد أنه يمكن للصوماليين أن يسيروا على درب التنمية الاقتصادية الحقيقية. إن إتاحة بديل أمام الشعب الصومالي عن القرصنة والإجرام هي أفضل استراتيجية مستدامة لمكافحة القرصنة على المدى البعيد. وكجزء من هذه الاستراتيجية، تؤمن الولايات المتحدة بالعمل مع المجتمع الدولي لمساعدة صائدي الأسماك الصوماليين على الازدهار وذلك بمنع صيد الأسماك غير المشروع وإلقاء النفايات في المياه الإقليمية الصومالية.

لقد بحثنا باجتماعنا وقرارنا هذين اليوم رسالة واضحة بالالتزام بمقاومة آفة القرصنة. وهذا الرد الحالي بداية طيبة، لكن يتعين علينا أن نعمل المزيد للدفاع عن حرية الملاحة والتجارة. وستكون صناعة الملاحة عاملاً هاماً في هذه الجهود. ولكن ينبغي ألا نخطئ، فالحكومات هي التي ينبغي أن تتولى القيادة. وعلينا أن ننسق جهودنا عن طريق نقطة اتصال مشتركة. ونحن بحاجة إلى وضع حد لإفلات القرصنة الصوماليين من العقاب وتعزيز قدرة دول المنطقة على محاكمة القرصنة بصورة فعالة، ونحن بحاجة إلى العمل

القرصنة إلى تعزيز قدرات السفن التجارية على الدفاع عن نفسها، مما يزيد فرص النجاح في مواجهة القرصنة حتى وصول السفن الحربية.

وفي النهاية - وقد تكلم عدد من الزملاء في هذا - يجب أن نعالج الأسباب الجذرية لمشكلة القرصنة. القرصنة عرض - عرض لعدم الاستقرار والفقر وغياب القانون التي ابتلى بها الصومال على مدى العقدين الماضيين.

لقد حققت عملية جيبوتي للسلام بعض التقدم السياسي في الأشهر القليلة الماضية. وأشكر الأمين العام على ممثله الخاص الرائع، السفير ولد عبد الله، لكن الوضع الأمني والإنساني المتدهور على الأرض يهدد ذلك التقدم ويعرضه كل يوم للخطر. يجب أن يجعل المجتمع الدولي من أولوياته العمل مع الحكومة الاتحادية الانتقالية، لإضفاء الاستقرار على وضعها الداخلي والعمل مع التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، إضافة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، للمساعدة في استقرار الوضع الأمني في البلد.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أشير إلى أن الولايات المتحدة تعتقد حقاً أن الوقت قد حان لكي تنظر الأمم المتحدة وتأذن بعملية لحفظ السلام. لقد طلب ذلك كل من الاتحاد الأفريقي والبلدان التي تتحمل العبء الأكبر من المصاعب على الأرض، ورغم أن الظروف ربما لا تكون مؤاتية لحفظ السلام، فإنها ستكون أقل مواءمة إذا سادت الفوضى في الصومال وتعين علينا العودة في مرحلة ما إلى صنع السلام.

والوقاية هي المسألة هنا. وستقوم الولايات المتحدة بكل جهد ممكن لمواصلة دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال - بل إن الولايات المتحدة قدمت ٦٧ مليون دولار لتدريب وإعداد ونشر قوات البعثة في العام الماضي - وسنواصل ذلك، وسنعزز دعمنا للبعثة. ولكن ما أخشاه هو

الميدان، مما يحافظ على الجهود الكبيرة التي بذلها الاتحاد الأفريقي بالفعل ويكملها. ولا يسعنا إلا أن نتفق مع ملاحظات وزيرة الخارجية رايس بشأن الحاجة إلى أن يتولى المجتمع الدولي والأمم المتحدة المسؤولية المباشرة عن الأزمة الصومالية.

وتؤيد إيطاليا بالطبع وبقوة جميع الجهود الدولية لمكافحة القرصنة، التي تشكل بكل تأكيد تهديدا رئيسيا لإيصال المساعدات الإنسانية ولحرية الملاحة البحرية الدولية، وكذلك سلامة الممرات البحرية التجارية. ونحن في هذا السياق، نلتزم بقوة في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي والمنظمة البحرية الدولية وكل المحافل الدولية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالمبادرات المتعددة الجنسيات ضد القرصنة. ونعتبر أن بعثة منظمة حلف شمال الأطلسي البحرية التي نشارك فيها حاليا تمثل خطوة رئيسية في مكافحة القرصنة وأن عملية أتلانتا البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي التي أنشئت حديثا تزيد من قوة مساعيها المشتركة.

ومن الواضح أن القرصنة قبالة السواحل الصومالية هي نتيجة للأزمة السياسية والأمنية العامة في البلد. ولهذا السبب، فإن إيطاليا مقتنعة مرة أخرى بأن العمل البحري ضد القرصنة ينبغي أن تكمله عملية تحقيق الاستقرار في الميدان، من منظور سياسي وأمني على حد سواء. فلا يمكن أن تضطلع الأمم المتحدة بمسؤولياتها السياسية والأخلاقية نحو أزمة ينبغي ألا تعتبر منسية إلا من خلال تقديم الدعم الملموس وفي الوقت المناسب لهذه العمليات.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر الأمين العام على بيانه وأن أرحب - بالإضافة إلى وجودكم شخصيا، سيدي - بحضور عدد من الوزراء، بمن فيهم وزير خارجية الصومال. وأود أن أشيد

على بناء الأمن والاستقرار في الصومال، لكي يتمتع الشعب الصومالي في نهاية المطاف بنعمة السلام وسيادة القانون والتنمية.

السيد مانوفاني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية):

إذ نشكر الأمين العام على حضوره معنا اليوم، نرحب أيضا، سيدي، برئيس وزراء كرواتيا، ووزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، السيدة رايس، ووزير الخارجية ميللياند، ووزير الخارجية لافروف، ونائب وزير خارجية الصين، ونرحب كذلك مع الارتياح بشكل خاص بوزير خارجية الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال وجميع أعضاء وفد بلده.

لقد تابعت إيطاليا بقلق عميق تطورات عملية المصالحة الوطنية الصعبة للغاية في الصومال العواقب الرهيبة للأزمة من بعدها الإنساني والأمني. ولذلك، نقدر تماما هذه الفرصة لمناقشة الحالة في الصومال، الذي يستحق اهتمام المجتمع الدولي أكثر فأكثر.

إن إيطاليا ملتزمة التزاما قويا بدعم جهود السلام التي يقودها الممثل الخاص للأمين العام، السيد ولد عبد الله، وأيضا الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للتوصل إلى حل تفاوضي جامع في إطار إقليمي حساس جدا. وتدعم إيطاليا بصورة خاصة العملية السياسية التي بدأت باتفاق جيبوتي بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والمعارضة ممثلة في تحالف إعادة تحرير الصومال. لكن، تتطلب متابعتها إطارا أمنيا قويا. إن الانسحاب المعلن عنه للقوات الإثيوبية بحاجة إلى أن يرافقه دعم قوي وفوري لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تجنباً لفراغ أمني خطير، وبالتالي الإسهام في تنفيذ عملية جيبوتي.

وتؤيد إيطاليا فكرة تحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى بعثة بقيادة الأمم المتحدة بوصفها الخيار الممكن الوحيد لمشاركة حقيقية ملموسة من الأمم المتحدة في

لقد قرر الاتحاد الأوروبي في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر نشر أول عملية بحرية في تاريخه لمكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، مستخدماً تدابير بحرية وجوية استجابة لدعوة من مجلس الأمن في قراره ١٨١٦ (٢٠٠٨) و ١٨٣٨ (٢٠٠٨). وقد بدأت تلك العملية في ٨ كانون الأول/ديسمبر. ولديها ولاية أوروبية واضحة للغاية تمكنها من ضمان حماية القوافل التابعة لبرنامج الأغذية العالمي لمدة سنة وتقديم دعم حاسم الأهمية للسفن الأخرى المعرضة للخطر.

ويعطي القرار ١٨٤٦ (٢٠٠٨)، الذي اعتمد قبل أسبوعين، الحد الأدنى مما طلبه المجتمع الدولي، وهو بالتحديد، تمديد الإذن، بشروط، بدخول المياه الإقليمية الصومالية لمدة عام لمكافحة القرصنة. وخلال الأسبوع الماضي، عملنا جاهدين لكي نحقق المزيد من التقدم، وخاصة التشجيع على إنشاء آلية تنسيق دولية. وبالنظر إلى ضخامة المساحة التي يلزم تغطيتها، من البديهي أن الاتحاد الأوروبي لن يعمل وحده بل بالتعاون مع شركائه الرئيسيين. فحلف شمال الأطلسي قائم على ضمان الحماية لمنشآت برنامج الغذاء العالمي. كما أن روسيا والهند تنشطان أيضاً في هذه المنطقة، وقد أبدت دول أخرى كثيرة اهتماماً بالأمر.

وبعد ما يقرب من ثلاثة أشهر سوف ننظر في تقرير يقدمه الأمين العام عن الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع به. ولدى فرنسا اقتناع بأن في وسع الأمانة العامة أداء دور رئيسي في مواصلة تعبئة المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، أرحب بتعيين الأمين العام نقطة اتصال فريدة ضمن أفرقتها. ومن الواضح أننا يجب أن ننسق جميعاً جهودنا دون إبطاء بإيجاد آلية مناسبة سوف تشمل الأمانة العامة بطبيعة الحال.

بالتزام السيدة كورندي رايس، التي بادرت بطلب تنظيم هذه الجلسة. ونرحب باتخاذ القرار ١٨٥١ (٢٠٠٨).

إن آخر تقريرين متاحين من الأمم المتحدة والمنظمة البحرية الدولية، يؤكدان أن هجمات القرصنة تتزايد عدداً وعنفاً وتعقداً، إنها تشكل اليوم تهديداً رئيسياً للشعب الصومالي، أولاً، لوجود ٣,٥ مليون نازح، فضلاً عن كل من يعتمدون على المساعدات الغذائية الإنسانية الدولية. كما أن هذه الهجمات تعرض للخطر الملاحة البحرية الدولية قبالة السواحل الصومالية، وهي من أكثر ممرات النقل البحري كثافة.

إن الأسباب العميقة لهذه الظاهرة، كما قيل من قبل، تكمن في اليابسة وليس في البحر. إنه غياب الدولة، وغياب المنافذ الاقتصادية القانونية وأعمال العصابات الإجرامية - تلك هي الأسباب الجذرية الكامنة وراء هذه الظاهرة. ولئن كانت الأزمة الصومالية قد استمرت ١٨ عاماً حتى الآن، إلا أن القرصنة لم تصبح عملاً إجرامياً مربحاً على امتداد الساحل الصومالي إلا في آخر سنتين أو ثلاث سنوات. ونحن على اقتناع بأنه عن طريق العمل الجدي في البحر يمكننا وضع حد لهذه الحلقة المفرغة دون انتظار لأن تحقق كل الظروف اللازمة للقضاء على القرصنة قضاءً مبرماً، وبالتالي نضمن على الأقل تقديم المعونة الغذائية.

ويلاحظ وفدي أنه خلال عدة أشهر من هذا العام عندما لم تتوفر الحماية الكافية لسفن برنامج الأغذية العالمي في طريقها إلى الصومال، انخفضت الإمدادات للسكان المتضررين مباشرة بنسبة خمسين في المائة. وتعمل فرنسا مع الاتحاد الأوروبي. وكما ذكر هنا رئيس الجمهورية في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، بادرت فرنسا إلى ضمان حماية القوافل البحرية لبرنامج الأغذية العالمي، وتولت هولندا والدانمارك وكندا ذلك في وقت لاحق.

الضروري تصميم آلية للتمويل لتمكّن هذا الدعم من أن يتحقق وتمكّن الأطراف الصومالية من البدء في تهيئة الأوضاع لإيجاد مخرج من الأزمة. وإحراز تقدم سريع في هذا الصدد أمر ضروري، ولكنه قد لا يكون كافيا إذا تركت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال قريبا وحدها في الميدان، رغم ما تتسم به من شجاعة. غير أننا لسنا مضطرين للاختيار المستحيل بين التقاعس عن العمل واتخاذ تدابير تشكل خطورة على الأمم المتحدة ولا توفر أي مساعدة عملية للسكان الصوماليين.

ولدى فرنسا اقتناع بأنها، كما في حالة القرصنة، يمكن أن تتوصل إلى نهج مبتكر. وعلى سبيل المثال، نرى أنه ينبغي لنا النظر بشكل جماعي في إمكانية القيام بعملية متعددة المراحل للأمم المتحدة، تتمثل المرحلة الأولى منها في تحقيق الاستقرار، وتكون محدودة في نطاقها، وتمكننا من تشجيع الحوار السياسي، ودعم إعادة إنشاء مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال، وتيسير سبل وصول المساعدات الإنسانية إلى مقديشو، ومواصلة التنسيق مع بعثة الاتحاد الأفريقي بعد تعزيزها ودعمها ماليا. وتلي ذلك مرحلة التوطيد التي تشهد القيام بعملية تقليدية لحفظ السلام. ونشير باهتمام شديد إلى التقرير الذي يقوم بإعداد الأمين العام، والذي يتجلى فيه على ما يبدو نهج مماثل.

ومن خلال اتخاذ القرارين ١٨٤٦ (٢٠٠٨) و ١٨٥١ (٢٠٠٨)، لدينا الوسائل القانونية لمكافحة القرصنة. عزيد من الفعالية. وقد بدأ الاتحاد الأوروبي كغيره في العمل. ويجب أن نواصل هذه العملية، وأن نستمر كلما أمكن في تقديم مساعدات ملموسة للسكان الصوماليين.

السيد غرولس (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية):

أصبحت مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال هدفا

وأشار عدة متكلمين إلى ضرورة أن يشترك المجتمع الدولي، والمجلس بصفة خاصة، على نحو أكثر نشاطا في الأزمة الصومالية نفسها. وقد تسلم مجلس الأمن بتدابير الجزاءات الفردية، كما أوصى الممثل الخاص، الذي أحيا التزامه، ليقوم الضغط على المعارضين لعملية السلام. كما أشار المجلس إلى استعداداته لدعم قوة متعددة الجنسيات يتم نشرها في مقديشو، كطلب الأطراف الموقعة على اتفاق جيبوتي.

ويضع وفدي في اعتباره أنه لم يتسنّ تشكيل هذه القوة. ونلاحظ أيضا أن القيام بعملية تقليدية لحفظ السلام لن يكون واقعا في الصومال اليوم. فسيحتاج الأمر إلى عشرات الألوف من الجنود المجهزين والمدربين على أساليب محددة لقتال المدن، ومكتفين ذاتيا بشكل تام، ومزودين بمعدات عسكرية ثقيلة للغاية. غير أن التقدم المشجع في العملية السياسية، فوق كل شيء، لم ينعكس بعد بشكل عملي في الميدان، ومن ثم فلم تتحسن الأوضاع الأمنية اليوم. علاوة على ذلك، الحالة شديدة الاضطراب، وليس ما أعلن عنه من انسحاب القوات الإثيوبية عاملا مزعزا للاستقرار من حيث الأمن فقط، بل يمثل أيضا فرصة سياسية متاحة.

وقد أجمّل الأمين العام من فوره عدة مسارات للعمل. وأشار إلى تقديم دعم حاسم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، دعم مالي ولوجستي وسياسي، لكفالة زيادة تعزيزها. وتجذب فرنسا، التي قدمت الدعم لنشر الكتائب البوروندية، ذلك الدعم. ولعل الوقت قد حان للمضي إلى أبعد من ذلك وإنشاء صندوق استئماني لتلك العملية.

وعلى غرار ذلك، نرى أنه يجب على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى وسعه لتقديم الدعم، بما فيه الدعم المالي، للقوة المشتركة التي قررت الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال لإنشاءها. ومن

ومن الواضح أن استئصال القرصنة، في نهاية المطاف، ليس إلا جانباً واحداً من المشاكل التي تمثلها الحالة في الصومال. ويمكن أن تكون لمحاربة القرصنة في حد ذاتها آثار إيجابية، كما يُرى من التقرير الأخير لفريق الرصد، الذي سلط الضوء على الصلات بين القرصنة والاتجار بالأسلحة. ومن وجهة أكثر عمومية، على المجتمع الدولي التزام بمواصلة العمل على تحقيق استقرار هذا البلد. ولكننا يجب أن نقاوم إغراء الخلط بين الردود التي يقوم بها المجتمع الدولي.

فالقرصنة ظاهرة محددة وتقتضي ردوداً ملائمة. ويجب أن يُضطلع بجهود دعم السلام وجهود مكافحة القرصنة بالتوازي، مع الاحتفاظ لكل منهما بشروطها ووسائلها الخاصة. أما الربط بينهما أكثر مما ينبغي فليس من شأنه إلا أن يعوق فاعليتهما. وهكذا، لا يمكن للاهتمام الذي نخصصه لمشاكل القرصنة اليوم أن يخفي ما لإحراز تقدم في العملية السياسية من ضرورة مطلقة. وفي مجال الأمن، أتاح اتفاق جيبوتي والمراحل الأولى من تنفيذه بعض الأمل في إحراز تقدم. ولكن بلجيكا لا تملك إلا أن تلاحظ الخلافات الداخلية داخل مؤسسات الحكومة الاتحادية الانتقالية، وأن الحالة الأمنية مستمرة في التدهور بالرغم من التقدم المذكور. وينبغي أن تركز جهودنا على دعم العملية الجارية الاضطلاع بها وأن ترمي إلى إقناع جميع الأطراف في الصومال بالاتحاد من أجل البلد. وتعمل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وفريق الاتصال الدولي وصولاً إلى هذه الغاية، وينبغي أن يسهم المجتمع الدولي بصفة عامة في هذا الجهد.

وفيما يتعلق بحفظ السلام في الميدان، لقد أكد وفدي مراراً أنه لا يمكن تصوّر قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة بدون توافر إرادة سياسية كافية لدى الأطراف الفاعلة الصومالية ذاتها ووجود بداية للسلام على الأقل لتقديم الدعم لها.

للتعبئة المتزايدة من جانب المجتمع الدولي على مدى العام الماضي. وإضافة إلى مختلف قرارات مجلس الأمن، تم اتخاذ عدة مبادرات محددة للرد على هذه الظاهرة التي اكتسبت أبعاداً مثيرة للقلق البالغ فيما يتعلق بالأمن البحري وتوفير المعونة الإنسانية الدولية.

وتعرب بلجيكا عن دعمها القوي للعمل الدولي على مكافحة القرصنة. ويشارك بلدي في هذا العمل من خلال العملية أطلنطا بصفته عضواً في الاتحاد الأوروبي، وقد قرر أن يشترك اشتراكاً مباشراً في الأشهر القادمة بتوفير بارجة حربية. ومن دواعي سرور بلجيكا أن بلدكم كرواتيا، يا سيدي الرئيس، وبلدي يعتزمان أن يتعاونوا في تلك العملية.

وقد أدت جلسة اليوم بمجلس الأمن إلى اتخاذ خطوة أخرى في متابعة للقرار ١٨٤٦ (٢٠٠٨). والواقع أن القرار الذي اتخذناه من فورنا يخوّل المجتمع الدولي أن لا يعمل في المياه الإقليمية للصومال فحسب، وإنما أيضاً على أرضه. ويتيح لنا ذلك أداة أخرى لمحاربة القرصنة بشكل فعال.

غير أن بلجيكا تود التشديد على الطابع الاستثنائي لهذا التدبير. ويملك المجلس بالتأكيد سلطة اعتماد تدابير استثنائية، كما فعلنا بالفعل في القرارين ١٨١٦ (٢٠٠٨) و ١٨٤٦ (٢٠٠٨). ولكن لدى بلجيكا اعتقاد راسخ بأن الحرص على قمع القرصنة يجب ألا يضرب ببعض المبادئ القيمة للغاية في القانون الدولي: قانون البحار، وحرية الملاحة، وسيادة الدول على أراضيها. ولهذا السبب كان من الضروري أن تحدد التدابير الاستثنائية التي اعتمدها المجلس من فوره بمدة زمنية، وأن تخضع لمراقبة صارمة، وألا تستخدم إلا لغرض محدد واحد، هو مكافحة القرصنة، وألا تستخدمها سوى البلدان المتعاونة مع السلطات الصومالية، وذلك في امتثال للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

بالدول المطلة على البحر الأحمر وسلامة الملاحة البحرية الدولية.

نعتقد أن علينا معالجة الأوضاع السياسية في الصومال التي أدت إلى كل ذلك معالجة شاملة تركز على جذور الأزمة وأسبابها وعدم الاكتفاء بالمعالجات الجزئية للأعراض والتداعيات، معالجة تشجع العملية السياسية وتوسعها وتكفل تطبيق ما أبرم وما يبرم من اتفاقيات، خاصة اتفاقية جيبوتي الأخيرة.

لقد زاد التركيز في هذا المجلس في الشهور الأخيرة على مكافحة القرصنة، وبذلت جهود كثيرة للوصول إلى توافقات حول مجموعة من القرارات البالغة الأهمية. وهي لا شك جهود مشكورة ومحمودة، ولكن يجب ألا نغفل أن ظاهرة القرصنة الصومالية هي، كما قلنا، نتيجة لانهايار الدولة الصومالية وما صاحب ذلك الانهايار من انعدام الأمن وتدهور في الأوضاع الإنسانية.

ومن ثم فإن الحل الناجع للقرصنة يتطلب مقاربة شاملة تتضافر فيها جهود المجتمع الدولي مع الجهود الإقليمية وتبدأ بالتركيز على تحسين الأوضاع الأمنية بدعم فعال لبعثة الاتحاد الأفريقي، تمهيدا لتواجد دولي بولاية واضحة من أجل تحسين الظروف الإنسانية للصوماليين، وخلق بيئة ملائمة للدفع بالعملية السياسية وتحقيق المصالحة الوطنية.

لقد صوتت ليبيا مع هذا القرار لأنها تدعم كل الجهود المبذولة لمكافحة القرصنة باعتبارها جريمة جنائية خطيرة يجب وقفها وملاحقة مرتكبيها. لكن ليبيا ترى كذلك أن التدابير التي يتخذها المجلس بشأن إدانة ومكافحة أعمال القرصنة، انطلاقا من الشواطئ الصومالية، ينبغي أن تقوم على الالتزام الكامل بسيادة الصومال ووحدة أراضيه واستقلاله السياسي، وبالتنسيق مع القوات الأفريقية في

أما عن فكرة إيجاد قوة لتحقيق الاستقرار، فذلك يتوقف أساسا على استعداد بعض الدول لتحمل تلك المسؤولية، كما أكد الأمين العام من فوره. لقد أبدى الاتحاد الأفريقي شجاعة شديدة عندما تحمل ذلك العبء بإرسال قوات لبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال (البعثة). ومما يتسم بالإلحاحية تعزيز البعثة ودعمها، كما اقترح الأمين العام ذلك للتو في بيانه.

ووعيا منا بأن محاربة القرصنة أمر جوهري ينطوي على مصالح أوسع، وإدراكا منا للحالة الفريدة القائمة في الصومال، فإننا نؤمن بأنه ما زال يوجد عمل مهم يتعين إنجازه على المستويين السياسي والأمني في المقام الأول. وقد صوتنا لصالح القرار واضعين ذلك في الحسبان.

السيد الطلحي (الجمهورية العربية الليبية): مرة أخرى نرحب بحضوركم، السيد الرئيس، ونشكركم على رئاسة أعمال المجلس. كما نرحب بالسادة الوزراء، وبالسيد الأمين العام للأمم المتحدة، ونشكره على إحاطته الإعلامية.

نجتمع اليوم للنظر في الوضع في الصومال وتزايد أعمال القرصنة انطلاقا من شواطئه، خاصة خلال النصف الأخير من هذه السنة. إن علينا استثمار الزخم والتضامن الدولي الذي تبلور مؤخرا في عدة مبادرات من أبرزها مؤتمر نيروبي الدولي بشأن القرصنة حول الصومال، وتجاوز ردود الفعل الظرفية والجزئية لصالح حل شامل لما يجري في الصومال.

فالصومال يعيش منذ عقدين تقريبا من الزمن حالة من انعدام الاستقرار أدت إلى انهيار مؤسسات الدولة وسيادة القانون، وزادت من تفاقم معاناة شعب الصومال، واستبيحت أراضيه ومياهه. وهددت أعمال القرصنة ببرامج المساعدات المقدمة إليه بالإضافة إلى الأضرار التي لحقت

القرصنة حصلوا على كميات هائلة من النقود، تقدر بأكثر من ١٠٠ مليون دولار في السنة الماضية.

مع ذلك، وكما ذكر وفدي دائما في الماضي، ليست القرصنة سوى عارض واحد للأسباب الجذرية للصراع الصومالي. وتوجد أيضا تظلمات صومالية، بما فيها الصيد غير القانوني في المياه الصومالية من قبل السفن الأجنبية، وإلقاء النفايات السمية غير القانوني مقابل الساحل الصومالي، وتلك التظلمات يتذرع بها القرصنة لكسب التأييد لأنشطتهم بين صفوف المجتمع الصومالي.

واضح أن ما يحتاجه الصومال بصورة عاجلة هو معالجة حالته المأساوية بطريقة كلية شاملة. وبعبارة أخرى يحتاج الصومال إلى حل سياسي يفضي إلى إرساء أسس سلطة حكومية يعول عليها في ذلك البلد. وبالطبع ينبغي لنا أن نتناول القرصنة بالأسلوب الذي تناولناها به اليوم. وينبغي لنا أن ندرس أيضا انتشار الأسلحة والإفلات من العقاب والانتهاكات الخطيرة الأخرى التي تقع في الصومال.

اتفاق جيبوتي الذي جمع بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال لبنة مهمة في صرح العملية السياسية. والأمر متروك الآن للمجتمع الدولي كي يدعم اتفاق جيبوتي بغية السماح للعملية السياسية بأن ترسخ أقدامها في الصومال.

وفيما يتعلق بتثبيت الأمن في الميدان يتعين على مجلس الأمن أن يفي بمسؤوليته بموجب الميثاق عن صون السلم والأمن الدوليين في الصومال. ولأنني كنت دائما أتهم هذا المجلس بالتنصل من مسؤوليته، فإنني، بعد أن استمعت إلى البيانات اليوم، بدأت بتغيير تفكيري. هل أصبحت أكثر لطفًا لأنني أوشك على المغادرة!

لقد ساهم الاتحاد الأفريقي في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (البعثة) دعما للحكومة الاتحادية الانتقالية. وإننا

الميدان. ويجب أن تكون في إطار أحكام وقواعد القانون الدولي، لا سيما اتفاقية قانون البحار لسنة ١٩٨٢.

غني عن البيان أن هذه الإجراءات، بما فيها قرار اليوم، تعالج وضعًا خاصًا محددًا لا صلة له بغير الوضع في الصومال، دون انعكاسات على حقوق والتزامات الدول الأخرى طبقًا للقانون الدولي، ودون أن يكون من شأنها إرساء قاعدة عرفية دولية جديدة.

باختصار، إن تدابير مكافحة القرصنة، في نظرنا، ينبغي أن تقوم على تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في هذا الخصوص، والالتزام الكامل بمبادئ وقواعد القانون الدولي، بمختلف مصادره، بما فيها ميثاق الأمم المتحدة.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):

يتشرف وفدي حقا بأن يشارك في هذه المناقشة الهامة ويود أن يعرب عن تقديره لحضور الوزراء الذين انضموا إلينا في قاعة المجلس اليوم. كما نرحب بحضور الأمين العام ووزير خارجية الصومال مع وفده.

إنه ليوم طيب للصومال في هذه الفترة وإن الصومال قلما تمتع بأوقات طيبة. ولكنني أحرؤ على القول إن اليوم يوم طيب للصومال بعد أن استمعنا إلى مقترحات محددة تخللت البيانات المدلى بها قبل بياني. واسمحوا لي أن أبدأ بالاعتراف بأنه ما من شك في أن القرصنة في المياه الصومالية قد استأثرت باهتمام العالم.

القرار الذي اعتمدته المجلس اليوم يأتي بعد فترة وجيزة من اتخاذ القرار ١٨٤٦ (٢٠٠٨)، الذي يعالج نفس المسألة. وقد خلص فريق الرصد المعني بالجزاءات فيما يتعلق بالصومال إلى أن القرصنة أصبحت بالفعل صناعة تدر ملايين متعددة من الدولارات ويتورط فيها أكثر من ٢٠٠٠ شخص وتستخدم أكثر من ٦٠ قاربًا صغيرًا ملحقًا بعدة سفن قيادية أكبر. وقد أبلغ فريق الرصد المجلس بأن

يتيح هذا الاجتماع فرصة هامة لتوطيد الدعم الدولي للمعالجة الشاملة لمشكلة القرصنة والنهب المسلح قبالة الساحل الصومالي، مما يحول دون تعاضلها وتحولها إلى تهديد للمساعدة الإنسانية المقدمة لذلك البلد وللملاحة البحرية الدولية في المنطقة.

لقد انقضت أكثر من سنتين منذ أن تناول مجلس الأمن لأول مرة مسألة القرصنة الصومالية في بيانه الرئاسي الصادر في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/11). وحوادث القرصنة تضاعفت تضاعفا طرديا منذ ذلك الوقت، بموازاة تدهور الحالة الأمنية في الصومال نفسه.

إن إندونيسيا تدين كل أعمال القرصنة والنهب المسلح قبالة الساحل الصومالي. ونرحب بحقيقة أن تحدي القرصنة قد دفع على اتخاذ إجراءات في المنطقة، سواء من قبل بلدان الإقليم أو من قبل المنظمات الدولية. وإننا نشي ثناء عاليا على هذه الجهود المنسقة. وتمتد إندونيسيا أيضا يد الدعم القوي لدول العلم والدول الأخرى التي سبق أن وقعت فريسة لتلك الأعمال المحرمة.

ومن ناحية أخرى، نحتاج أيضا إلى الاعتراف بأن القرصنة ليست مشكلة قائمة بذاتها. فهي، بالأحرى، عارض لتحد أكبر أساسا، وإن الحل الدائم لها لا يكمن في المياه الإقليمية أو فيما وراء البحار وإنما على البر الصومالي نفسه. والمشكلتان التوأم، المتمثلتان في أعمال النهب والسلب وفي الفوضوية السائدة في أراضي الصومال، واللذان يزيد من تفاقمهما الافتقار إلى الحكم وإنفاذ القانون، تحتاجان إلى المعالجة على وجه السرعة.

لذا نود أن نكرر تأييدنا القوي للعملية السياسية في ظل قيادة الممثل الخاص للأمين العام للصومال. ونحث على التنفيذ التام لاتفاق جيبوتي من جانب كل الأطراف في البلد.

ندعو المجتمع الدولي إلى دعم البعثة إذا أريد لها أن تُحدث فرقا في حياة الصوماليين. فنحن لن نحقق النتائج التي نحتاجها من دون تقوية البعثة. وذلك يجب أن يشمل موارد يمكن التنبؤ بها والتعويل عليها فيما يتجاوز التبرعات الطوعية، التي يمكن أن تزداد أو تقل اعتمادا على المناخ الاقتصادي السائد وقت تقديمها. لذلك أؤيد بيان وزيرة خارجية الولايات المتحدة رايس الذي دعت فيه إلى النظر في إمكانية إنشاء بعثة حفظ سلام للأمم المتحدة في الصومال. وأعتقد أن هذه مسألة هامة يجدر بهذا المجلس أن يناقشها. وقد سمعت أحد المتكلمين يقول اليوم إننا بحاجة إلى صندوق استئماني. كيف يمكن خوض حرب بصندوق استئماني يمكن أن ينمو أو يتقلص اعتمادا على المساهمات المتعهد بها؟

وبخلاف ذلك، يمكن للمجلس أن يعتمد أشد القرارات الممكنة بشأن القرصنة؛ بل إنه يمكن أن يشدد الحظر على الأسلحة وأن يوجه أشد التدابير صرامة ضد أفراد وكيانات ربما يُتصور أنهم يعرقلون العملية في الصومال؛ لكن هذه الجهود المجزأة لا يرجح أن تنجح من دون حل شامل للبلد. والصومال من دون اتخاذ المجلس الإجراءات اللازم - من دون نظر المجلس في إمكانية نشر قوة حفظ سلام في الصومال - سيظل يغرق أكثر وأكثر في وهدة اليأس. ومن المؤكد أن شعب الصومال يستحق أفضل من ذلك.

السيد نتليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):

السيد الرئيس، أشكركم على عقد هذا الاجتماع الهام. ونود أن نبين لكم كم أننا نتشرف برؤيتكم تترأسون أعمالنا. ونرحب بحرارة أيضا بمشاركة وزيرة خارجية الولايات المتحدة ووزير الدولة لشؤون الخارجية والكونولث للمملكة المتحدة ووزير خارجية الاتحاد الروسي ونائب وزير خارجية الصين ووزير خارجية الصومال في مناقشة اليوم. ونقدر تقديرا كبيرا البيان الذي أدلى به الأمين العام قبل هنيهة.

أخيراً، أود أن أشكر أيضاً وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي للصومال على حضوره.

كوستاريكا تقدر الجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومة الصومالية والشعب الصومالي في سياق عملية المصالحة الوطنية لتحقيق سلام واستقرار دائمين. وفي ذلك السياق يجب أن يعتبر التنفيذ التام لاتفاق جيبوتي أولوية. لكننا نشعر بالقلق العميق من تدهور الحالة في الصومال، الذي يواجه مع شحة الموارد تحدي إرساء أسس السلام والاستقرار اللازمين لاستئصال القرصنة والنهب والاختطاف والعنف المستفحل. وإن انعدام الاستقرار السياسي المستمر يشكل العقبة الرئيسية في وجه الجهود الرامية إلى عكس هذه الحالة ويكفل إفلاتاً شبه تام من العقاب لأولئك الذين يخرقون القانون.

هذا العام ركز المجتمع الدولي اهتمامه على التنمية وتنفيذ تدابير شديدة لمحاربة القرصنة التي تعد إحدى أبرز مظاهر المشكلة المعقدة في الصومال. وإن أنشطة القرصنة هذه تصاعدت تصاعداً طردياً هذه السنة. كما أن الأرباح الهائلة المحققة من الفدية المستحصلة تجاوزت قيمة الموارد التي كرسها الصومال لمحاربة القرصنة، وساعدت على اشتداد هذا البلاء.

وخلال الأشهر الستة الماضية، اتخذ مجلس الأمن ثلاثة قرارات تنص على سبيل الحصر للحالة في الصومال وتدعو دول المنطقة الأعضاء التي لديها قدرات على التعاون فيما بينها ومع الحكومة الاتحادية الانتقالية في مكافحة القرصنة والنهب المسلح في البحر قبالة ساحل الصومال إلى أن تفعل ذلك. كما تتناول تلك القرارات المسائل القانونية الأخرى. واليوم، اتخذنا قراراً آخر يوسع نطاق تنفيذ التدابير الرامية إلى مكافحة القرصنة في الأرض الصومالية ويضيف تدابير لجمع الأدلة ولحاكمة مرتكبي تلك الأعمال.

ونعلن تأييدنا للدعوة إلى الوحدة في صفوف الحكومة الاتحادية الانتقالية.

ونشاطر الرأي بأن الدعم القوي من مجلس الأمن يلزم أن يتجلى في توفير وجود فعال لعملية حفظ سلام. ونثني على الاتحاد الأفريقي على قيادته المتواصلة من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويلزم عمل المزيد دعماً للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك من خلال تقديم دعم إضافي مالي ولوجستي وتقني. ولا يسعنا بالتأكيد أن نرد على طلب الاتحاد الأفريقي بالامبالاة.

بالنسبة إلى الوقت الحاضر ندرك قيمة مشاركة ومساهمة الدول الأعضاء في ردع القرصنة ومجابهتها في المياه المقابلة للساحل الصومالي. وإن التنسيق القوي فيما بين السفن الحربية أثناء مرورها قبالة الساحل الصومالي، فضلاً عن التنسيق بين الدول غير الساحلية والدول الأخرى، يتسم بأهمية جوهرية، وهو ما اعترف به القرار الذي اعتمدناه توا. لكن الحالة في الصومال تستدعي، في المقام الأول، حلاً سياسياً. وبهذه الطريقة فحسب يمكننا أن نواجه شتى تجليات الأزمة، بما في ذلك تهديد القرصنة.

السيد ويسليدر (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية):

أود أن أبدأ ببيان بشكركم، سيدي، وشكر وفدكم على المبادرة التي اتخذتموها بتنظيم هذا الاجتماع للنظر في التحديات التي يصطدم بها تقديم المساعدة للصومال في حربها ضد القرصنة والنهب المسلح. كما أود أن أشكر الأمين العام على حضوره، وهذا دليل على دعمه الواضح لإجراءات المجلس بشأن هذه المسألة. كما نشكر وزيرة خارجية الولايات المتحدة ووزير الدولة للشؤون الخارجية والكونغرس للولايات المتحدة، ووزير خارجية الاتحاد الروسي ونائب وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية.

بالنشر الذي جرى مؤخرا لعملية أتلانتا البحرية من جانب الاتحاد الأوروبي بغية حماية القوافل البحرية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي التي تنقل المساعدة الإنسانية إلى الصومال وغيرها من السفن المعرضة للخطر، وبغية قمع أعمال القرصنة والنهب المسلح في البحر قبالة ساحل الصومال. وناشد البلدان القادرة على المشاركة في هذه الجهود أن تفعل ذلك.

كما نود أن نشيد بوفد الولايات المتحدة على إعدادة قرارا اتخذ بالإجماع بشأن تلك المسألة المعقدة من خلال العمل المتفاني والشاق وإبداء المرونة. ونشكر أيضا جميع الوفود الأخرى التي أسهمت بإبدائها المرونة في التمكين من اتخاذ قرار بشأن ذلك الموضوع المعقد، وخاصة من أجل منفعة ٢,٥ ملايين شخص الذين تضررت حياتهم اليومية.

وأخيرا، نحن نشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على وجودها الباعث على الاستقرار، وخاصة في مقديشو. ونرى أن من الأهمية بمكان أن يقدم المجتمع الدولي الدعم المالي والدعم اللوجستي اللازمين بغية تعزيز البعثة لكفالة تمكنها بصورة فعالة من تحمل مسؤولياتها، مع عدم الإخلال بأي قرار تتخذه قريبا الأمم المتحدة بشأن كيفية المحافظة على وجودها في الصومال.

السيد كافاندو (بوركينافاسو) (تكلم بالفرنسية):

بادئ ذي بدء، أرحب في مناقشتنا اليوم بمشاركة الوزراء الموجودين معنا اليوم والأمين العام.

وفي وقت يسعى المجتمع الدولي سعيا جادا للتوصل إلى اتفاق بشأن أفضل وسيلة للتصدي للتحديات السياسية والمظاهر المختلفة للعنف المسلح الذي يتعرض له الصومال منذ عام ١٩٩١، أدى بروز العمل الإجرامي المتمثل في القرصنة البحرية إلى زيادة تعقيد الحالة. ولذلك السبب علينا جميعا أن نعمل معا للقضاء على تلك الآفة الجديدة في أقرب

وفي التشديد على مسألة القرصنة، كدنا أن ننسى الجهود المبذولة لمعالجة المسألة الأساسية المتمثلة في تهئية الظروف اللازمة لتحسين الحالات السياسية والأمنية والإنسانية في الصومال. وفي ذلك الصدد، نرحب بالاستعداد الواضح للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره، والبلدان المجاورة للصومال على وجه الخصوص، لتقديم المساعدة للأطراف بجميع السبل الممكنة في تدعيم التقدم المحرز في تلك المجالات.

ونتفق على أن هناك حاجة ملحة لكبح الخطر الذي تمثله القرصنة والنهب المسلح في الصومال على النقل البحري والتجارة الدولية، وقبل كل شيء، تقديم الإغاثة الإنسانية لأكثر من ٢,٥ ملايين شخص، وفي الوقت نفسه، نحن ندرك أنه، مع استمرار الفوضى في ذلك البلد، ستتواصل جميع أعمال العنف التي نشهدها على أساس يومي.

إن بلدي يحترم سيادة الصومال واستقلاله السياسي ووحدته وسلامه أراضييه. ونؤمن بأن احترام تلك المبادئ مع الوضع في الاعتبار طلبات الحكومة الصومالية والموافقة الصريحة لتلك الحكومة على جميع الإجراءات التي يتم اتخاذها لا بد أن تشكل نقاطنا للانطلاق عند صياغة الاستجابة المناسبة في مكافحة القرصنة والنهب المسلح قبالة ساحل الصومال، وفقا للقانون الدولي، وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

ويرى وفدي أن أي مبادرة تتصل بالأمن البحري لا بد أن يدعمها تقديم مساعدة تقنية دولية ومشتركة ومنسقة إلى الصومال والبلدان الساحلية المجاورة والمنطقة. وفي ذلك الصدد، نرحب بمبادرات بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية والدولية مثل منظمة حلف شمال الأطلسي الرامية إلى مكافحة القرصنة قبالة ساحل الصومال، امتثالا للقرارات ذات الصلة والقانون الدولي الواجب التطبيق. ولذلك نرحب

وللأسف، وبالرغم من الالتزام الثابت للبعثة ومقتل عدة جنود، فإن الافتقار إلى الموارد البشرية واللوجستية قيد البعثة تقييدا حادا. وإذا استمرت الحالة السائدة، فإن هناك خطرا حقيقيا وجديا في أن تضطر البعثة إلى الانسحاب من البلد، كما تفيد بذلك لبعض الوقت مؤشرات مؤسفة معينة. ومع أنه لا يمكن لأي أحد أن يتنبأ بجميع نتائج ذلك التطور، يمكننا التيقن من أن هذه النتائج ستكون مفاجئة بشكل عميق للصومال، وللمنطقة بأسرها وللمجتمع الدولي قاطبة. ومن المؤكد أن أي انسحاب للبعثة سيؤدي إلى زيادة تدهور الحالة الأمنية والإنسانية وسيفسح المجال واسعا لقوى الفوضى. من شأن ذلك أن يحكم بالموث الزوام على العملية السياسية الراهنة ويخلق حالة جديدة من استباحة القوانين في الصومال.

لذا، علينا أن ننقذ بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، بل أن نعمل على نشر قوة لحفظ السلام هناك في ما بعد، كما اقترح وفد الولايات المتحدة.

إن بعثة المراقبين أداة عظيمة القيمة، وهي الركن الذي يمكن للأمم المتحدة أن تبني عليه حضوراً دولياً مستقبلياً في الصومال. ولكن للقيام بذلك، يجب أن تغطي البعثة بالدعم المالي واللوجستي الذي تحتاج إليه، حتى يمكنها أن تبقى في الميدان أولاً، ثم تنفذ ولايتها وتدعم بفعالية تنفيذ اتفاق جيبوتي. وتؤكد بوركينا فاسو مجددا الحاجة إلى رد إيجابي على طلب الاتحاد الأفريقي لتعزيز البعثة. ونود أن نذكر بأن مجلس الأمن، في قراره ١٧٧٢ (٢٠٠٧) و ١٨١٤ (٢٠٠٨)، وفي بيانه الرئاسي المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/49)، طلب إلى الأمين العام أن يتشاور مع الاتحاد الأفريقي بشأن الدعم الإضافي، وأن يواصل تطوير الخطط القائمة من أجل الانتشار المحتمل لبعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة تتسلم المهام من بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال.

وقت ممكن. ولذلك فإن وفدي يشكر وفدي الولايات المتحدة وكرواتيا على مبادرتهما بالدعوة إلى عقد هذه الجلسة بشأن القرصنة في الصومال.

وخلال النصف الأول لعام ٢٠٠٨، أبلغت المنظمة البحرية الدولية بالفعل عن ازدياد أعمال القرصنة على طول الساحل الصومالي بنسبة بلغت ٧٠ في المائة تقريبا من جميع الأعمال التي حصلت في العام الماضي. ونطاق القرصنة والنهب المسلح في البحر وزيادة تطور أساليبه أمور تتطلب من المجتمع الدولي أن يتصرف. ووفدي، الذي أيد القرارات ١٨١٦ (٢٠٠٨) و ١٨٣٨ (٢٠٠٨) و ١٨٤٦ (٢٠٠٨)، صوت مؤيدا للقرار ١٨٥١ (٢٠٠٨) الذي اتخذ اليوم.

ومع ذلك، وبينما نشير إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لا بد أن تظل الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب بصورة عامة، فإننا نؤمن إيمانا صادقا بأن زيادة عدد الهجمات ناجم بالدرجة الأولى من التدهور المستمر للحالة الشاملة في الصومال. ولذلك، لا يمكن أن يكلل بالنجاح أي جهد لمكافحة القرصنة ما لم تعالج مأساة الصومال بأكملها. وإدراكا لتلك الحقيقة، أطلق الاتحاد الأفريقي، بعد أن تابع الحالة في الصومال متابعة وثيقة، عدة مبادرات لدعم الجهود الصومالية للمضي قدما نحو تحقيق السلام والمصالحة ولحشد المجتمع الدولي.

ولذلك أنشئت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، تنفيذاً لعزم أفريقيا على تحمل مسؤولياتها عن إيجاد تسوية لمسألة الصومال. ومنذ إنشائها، عملت البعثة بشكل دؤوب وفي ظل ظروف بالغة الصعوبة على الاضطلاع بولايتها. ويغتنم وفدي هذه الفرصة مرة أخرى ليهنئ ويشكر أوغندا وبوروندي على مساهمتهما القيمة للغاية في البعثة وليشكر جميع الدول والمنظمات التي دعمت البعثة.

لقد أعرب وفد بلدي في عدد من المناسبات عن قلقه العميق حيال الأزمة السياسية والأمنية والإنسانية المتردية في ذلك البلد الذي مزقته الحرب. وفي الحقيقة، هناك أسباب كافية للاعتقاد بوجود رابط وثيق بين الأمن والمصالحة والمعونة الإنسانية.

في رأينا أن المطلوب في الصومال الآن هو العمل المتزامن على الجبهتين السياسية والأمنية معا. وما من شك في أن المسؤولية الرئيسية عن حل الأزمة السياسية والإنسانية تقع على كاهل الحكومة الاتحادية الانتقالية والصوماليين أنفسهم. لكننا نرى أنه يمكن للمجتمع الدولي، بل ينبغي له، أن يركّز جهوده على الجبهتين السياسية والأمنية، حيث يُعتبر تشكيل حكومة وحدة وهيئة أجواء آمنة تعمل تلك الحكومة في ظلها، المدخل إلى سلام واستقرار دائمين في الصومال.

في هذا الصدد، ندعو قادة الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى بذل جهود جادة للعمل معا بغية تدعيم المؤسسات الاتحادية الانتقالية وتوسيعها. كما نحث جميع أصحاب المصلحة الصوماليين على شجب العنف، والانضمام إلى عملية السلام في جيبوتي، بحيث يتمكن الصومال قريباً من تحقيق الاستقرار الذاتي لما فيه مصلحة الشعب الصومالي.

نظراً لخطورة مشاكل القرصنة والسطو المسلح قبالة الساحل الصومالي، فقد أولى مجلس الأمن اهتماماً كبيراً لإيجاد السبل والوسائل اللازمة لمواجهة التهديدات الخطيرة تلك لأمن الملاحة البحرية في المنطقة، بما في ذلك إيصال المعونة الإنسانية إلى شعب الصومال. واتخذ المجلس في الأشهر الستة الأخيرة قراراتين تضمّن عدداً من التدابير لمكافحة تلك الأنشطة الإجرامية.

تُدين فييت نام بقوة جميع أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد البواخر في البحر، بما فيها تلك الموجودة في المياه

وفي هذا الصدد نحث مجلس الأمن على أن يضطلع بمسؤوليته بشكل كامل في مساعدة الصومال، وهو دولة عضو في الأمم المتحدة ما فتئت تعاني حرباً أهلية مدمرة طوال أكثر من ١٠ سنوات. ولا يمكن لأحد اليوم أن يتساءل بشكل منطقي عن الصعوبات الأمنية والسياسية، ولكن هذا بالتحديد هو ما يبرر الالتزام الدولي الصارم.

إننا مدينون بهذا الالتزام للشعب الصومالي، رهينة حالة الحرب والضحية الرئيسية لها. فمنذ توقيع اتفاق جيبوتي في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨، وكما أكد تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/709)، وعلى الرغم من السلبيات والإيجابيات المتأصلة في تعايش أطراف تحمل غالباً أفكاراً متضاربة، لم يبق أي شك بأن الصوماليين أنفسهم ملتزمون الآن بالخروج من الأزمة.

ختاماً، تؤكد بوركينا فاسو مجدداً إدانتها الشديدة للأنشطة الإجرامية للقراصنة قبالة الساحل الصومالي، وهي تدعم التعبئة العامة للمجتمع الدولي لإيجاد الحل الأكثر ملائمة.

إن حل الأزمة في الصومال اختبار للأمم المتحدة عموماً، وللمجلس الأمن خصوصاً. وكلنا أمل بأن الإرادة السياسية نفسها التي تلهمنا اليوم في ما يتعلق بكبح القرصنة البحرية ستدعم عملنا في حل المسألة الصومالية بأكملها.

السيد هوانغ تشي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي، بالنيابة عن وفد فييت نام، على ترؤسكم هذه الجلسة الهامة. وننوّه بحضور المسؤولين رفيعي المستوى حول الطاولة وفي القاعة. ويود وفد بلدي أن يرحب ترحيباً خاصاً بوزير خارجية الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال. كما نود أن نشكر الأمين العام على عرضه الشامل بشأن الحالة في الصومال.

دعمت بنما القرار الذي اتخذته مجلس الأمن، مع الإدراك الواسع لنطاقه ولوجب أن يكفل المجتمع الدولي الامتثال التام للقانون الدولي في تنفيذه.

الصومال أكثر من ساحل لم يروّض بعد. إنه بلد بالكاد يعيش مواطنوه في دوامة فقر مدقع سبّته سنوات من الحروب والجفاف والضبابية السياسية. ولا شك في أن القرصنة التي يعانيها حالياً هي أحد أعراض انعدام الأمن في الصومال وليست سبباً له.

لذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يستخدم كل الوسائل المتاحة له لتحقيق السلام والاستقرار في الصومال. وإلى أن تنشئ الأمم المتحدة الآليات الملائمة لمعالجة الحالة، تكرر بنما أن من المهم أن تدعم هذه المنظمة، وليس فقط عدد قليل ومحدد من البلدان، جهود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وحالياً، تمثل البعثة الأمل الوحيد لتمتع شعب الصومال بالسلام والاستقرار والتنمية.

وأخيراً، تعرب بنما عن امتنانها لالتزام عدد من الدول الأعضاء في هذه المنظمة والمنظمات الإقليمية بالاضطلاع بعمليات قبالة ساحل الصومال بهدف مكافحة أعمال القرصنة التي تؤثر على المنطقة والعالم بأكمله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي رئيس وزراء كرواتيا.

اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، ووفد الولايات المتحدة الأمريكية، على طلب هذا الاجتماع حول الحالة في الصومال، الهادف إلى النظر في مزيد من الجهود التي يمكن وينبغي لمجلس الأمن أن يقوم بها لمكافحة آفة القرصنة والسرقة المسلحة قبالة سواحل الصومال. وأود أيضاً أن أنوه بمساهمات جميع الممثلين الذين ألقوا كلمات خلال هذا الاجتماع. وأعتبر بياناتهم بمثابة

المقابلة لساحل الصومال. وقد شاركنا مشاركة ببناء في الجهود المتضافرة لمجلس الأمن في هذا الصدد. ونشيد بالمبادرات التي اتخذتها بلدان عديدة ومنظمات إقليمية ودولية لمجابهة القرصنة في الصومال بموجب هذين القرارين. لكننا مقتنعون بأنه لن يتم حل مشاكل القرصنة وفقدان القانون في البحر قبالة ساحل الصومال إذا لم تيسر معالجة ناجعة لسببها الجذري - وهو فقدان السلام والاستقرار في البلد منذ عام ١٩٩١.

إن القرصنة والسطو المسلح في المياه المقابلة لساحل الصومال يزيدان من تردّي الحالة في البلد، مما يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. لذا، فإن وفد بلدي يود أن يؤكد ضرورة مشاركة المجتمع الدولي بفعالية أكبر في الصومال، بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بغية إيجاد نهج متكامل وشامل لمصلحة السلام والاستقرار والتنمية في ذلك البلد. كما ندعم مطالبة الحكومة الاتحادية الانتقالية، كما هي مبينة في الرسالة التي وجهها رئيس الصومال في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بالمزيد من المساعدة من المجتمع الدولي في مكافحة بلاء القرصنة.

في الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد أن أي إجراء أو تدبير يتم اتخاذه في ما يتعلق بالصومال، بما في ذلك مكافحة القرصنة، يجب أن يحترم احتراماً كاملاً سيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته. كما يجب أن ينسجم مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

السيد أرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): قبل كل شيء، اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن الصومال وبشأن القرصنة التي تطل ساحله، كما تطل السلام والأمن الدوليين. لهذا السبب،

عامة قد قطع بسبب أعمال مليشيات القراصنة. وهذه الحالة، بالنسبة إلى كرواتيا، مرفوضة بشكل مطلق. وأنا على ثقة بأنني أعبر عن مشاعر المجتمع الدولي بأسره عندما أقول إن تلك الحالة مرفوضة.

وفي هذا الصدد، أنا مقتنع بأن مداولات اليوم البناءة والحسنة التوقيت أساسية لتوجيه الجهود الدولية نحو مستوى جديد من الالتزام وتنسيق أكثر فعالية. ونحن نرحب بالقرار الذي اعتمدناه اليوم، والذي يمثل برأينا قيمة مضافة لأساس صلب بالفعل للبدء بجهود جماعية ضد القرصنة، ذلك أنه يعالج عدة مسائل ذات صلة على المستوى التنفيذي تحتاج إلى التحسين والتعزيز والتوسع فيها.

وفوق كل شيء، فإننا نعطي قيمة خاصة لبناء إطار قانوني لمعالجة مسألة تسليم ومحكمة الأشخاص الذين يشتهب بقيامهم بأعمال القرصنة. ومن أكثر الأمور أهمية ألا تبقى جريمة القرصنة، مثل كل جريمة أخرى، من دون عقاب. ومن المهم أيضا إرسال رسالة رادعة وعكس هذا الاتجاه الذي ينطوي على مخاطر قليلة ومكاسب ضخمة، الذي شهدناه خلال الأشهر الأخيرة.

وبناء هذه الجهود الإضافية أود أن أشدد على أهمية التدابير التي سبق أن اتخذها مجلس الأمن، والمنعكسة في القرارات ١٨١٤ (٢٠٠٨) و ١٨١٦ (٢٠٠٨) و ١٨٣٨ (٢٠٠٨) و ١٨٤٦ (٢٠٠٨) والآن في القرار ١٨٥١ (٢٠٠٨).

(تكلم بالفرنسية)

وأود أيضا أن أشدد على الدور الحيوي الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي في مكافحة القرصنة والنهب المسلح. وكرواتيا، بوصفها عضوا مستقبليا في الاتحاد الأوروبي، ترحب بالقرار الذي اتخذته وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي

تأكيد إضافي للأهمية التي نعلقها جميعا على الحالة الخطيرة في الصومال وخليج عدن.

أثناء مناقشات اليوم عاجلنا مشكلة خطيرة تربط جوانب أساسية شتى من عمل الأمم المتحدة، من العناصر الإنسانية إلى وطأة هذه المشكلة على التجارة الدولية، ومن الحالة عامة في أكثر النقاط اضطرابا في أفريقيا إلى العواقب التي قد تنجم عن انعدام الاستقرار هذا على المستويين الإقليمي والعالمي.

خلال الأشهر القليلة الماضية سمعنا بعض الإحصاءات المقلقة جدا من الممثل الخاص للأمين العام، السيد ولد عبد الله، التي تشير بوضوح إلى تزايد كبير في أنشطة القرصنة قبالة ساحل الصومال. وفي عام ٢٠٠٨، تضاعفت أعمال القرصنة في تلك المنطقة مقارنة بأرقام عام ٢٠٠٧. وتكشف هذه الإحصاءات عن أن القرصنة والسرقة المسلحة في غرب المحيط الهندي أصبحت تهديدا متصاعدا. وعند دراسة هذه الأرقام ينبغي لنا دائما أن نأخذ بعين الاعتبار أن وراء هذه الإحصائيات أناس حقيقيون هم ضحايا فعليون لهجمات القراصنة.

اسمحوا لي أن أذكر هنا أن ثلاثة مواطنين كرواتيين، من مدن ريكا ودوبروفنيك، اختطفتهم القراصنة قبالة ساحل الصومال خلال الأشهر القليلة الماضية. ولئن كان قد تم إخلاء سبيل اثنين خلال الأسابيع الأخيرة، فإن واحدا منهم ما زال رهينة. والحنة المرعبة التي يمر بها مع عائلته تذكرنا بمعاناة العديدين الآخرين وبالتأثير الأكبر للقرصنة على سلامة الملاحة البحرية والتجارة الدولية وحقوق كل أمة في تأمين تنميتها في إطار دولي من السلم والأمن.

وزيادة على ذلك، تذكرنا بالتأثير المدمر للقرصنة على الحالة الإنسانية الرهيبة في الصومال. فحبل النجاة لما يقارب ٢,٥ مليون نسمة أضربهم الجفاف وأزمة الغذاء

الصدد، نقدر الأفكار والمبادرات التي أعربت عنها بعض الوفود والمتعلقة بواقع أن التنسيق بين الكم الهائل من الأطراف العاملة في غرب المحيط الهندي يحتاج إلى التحسين بهدف استخدام الموارد التي تم نشرها بشكل أفضل.

وكرواتيا كبلد ذي تقليد بحري قديم، كانت مؤيدا قويا ومدافعا عن أعمال المجلس، بما في ذلك من خلال مشاركتنا في تقديم جميع القرارات ذات الصلة المتخذة حتى الآن، والتي نعتبرها أساسا صلبا للمباشرة بجهودنا الجماعية ضد القرصنة. وقد اهتمنا في جميع أعمالنا بإيمان راسخ بأن من واجب المجلس إيجاد آلية ملائمة لقمع آفة القرصنة قبالة ساحل الصومال.

أما وقد قلت ذلك، أعتقد بأننا جميعا نشاطر رأيا مفاده أن الإجراءات ضد القرصنة، في هذه المرحلة من الزمن، لن تكون كافية وحدها. وعلى الرغم من الحاجة إلى الاتفاق بسرعة على إجراءات ملموسة بطريقة منسقة ومتسقة، فإن التركيز على مسألة القرصنة دون أخذ الصورة الأعم في الصومال وتعدد الصراخ الأهلي المستمر منذ عقود في الحسبان لأمر مضلل. مع ذلك فأنا نتوقع للجهود التي تضطلع بها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، والتي ندعمها بالكامل ونقدرها جدا، في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أن تثمر عن نتائج ملموسة على مسرح العمليات.

وتدعم كرواتيا أيضا الدور النشط للأمين العام، بما في ذلك الانخراط المستمر لممثلها الخاص للصومال، السيد ولد عبد الله، في إظهار المسألة وحشد المزيد من الدعم للجهود الجارية للتخفيف من العواقب السلبية لتلك القرصنة على تلك المنطقة.

في الختام، وكما أشرت سابقا، ندرك تماما أن القضاء على آفة القرصنة قبالة ساحل الصومال سيتطلب

الأسبوع المنصرم لإطلاق أول عملية بحرية أوروبية بمحاذاة السواحل الصومالية وتدعمه تماما.

وبينما نناقش هذه المسألة هنا في نيويورك، يعقد الاتحاد الأوروبي اليوم مؤتمرا لتشكيل قوة في نورثوود، المملكة المتحدة، بهدف كفالة نجاح تنفيذ "عملية أطلانطا". وتساهم كرواتيا أيضا في ذلك المؤتمر بهدف تحديد الطريقة الأكثر ملائمة للمساهمة في تلك البعثة الأوروبية الجديدة.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أيضا أن أشدد على دعم كرواتيا وتقديرها لاستجابة حلف الناتو السريعة من خلال عملية تحالف حماة السفن لمكافحة القرصنة قبالة ساحل الصومال ومرافقة السفن التي تمثل جزءا من برنامج الأغذية العالمي. وكرواتيا، بوصفها عضوا في مجلس الأمن وبلدا منضمنا إلى الناتو، ترحب بالتعاون القوي بين الأمم المتحدة والناتو. وحالة الصومال الخاصة تدل على أهمية هذا الشكل من التعاون لتحقيق هدفنا المشترك بنشر السلام في جميع أنحاء العالم.

الدور الحاسم الأهمية للمنظمات الإقليمية الذي تؤديه وفقا لولاية من مجلس الأمن ينعكس بالتأكيد في الجهود التي تضطلع بها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتثني كرواتيا على الدور الأساسي الذي اضطلع به الاتحاد الأفريقي في تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية عبر ميناء مقديشو ومساهمته في إرساء سلام واستقرار مستدامين في الصومال.

وبهذا المعنى نقدر أيضا الجهود التي بذلت الأسبوع المنصرم في مؤتمر نيروبي والمشاركة البناءة لدول المنطقة. إن تعاونها موضع ترحيب حار وينبغي زيادة تشجيعه.

وبينما نستغل ما فعلته الأطراف الدولية والإقليمية حتى الآن في مكافحة القرصنة قبالة ساحل الصومال، يجب أن نذكر أيضا أنه يلزم المزيد من التنسيق الفعال. وفي هذا

القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ولا يمكن القبول إطلاقاً بأعمال القرصنة تلك ويجب أن تتوقف.

وكما يدرك جميع الأعضاء فإن الصومال لا يملك القدرة على الاعتراض أو تسيير الدوريات في ساحله الطويل لتأمين سلامة خطوط الملاحة البحرية. ولكننا تعاوننا بالفعل مع المجتمع الدولي في مكافحة أعمال القرصنة. وسنستمر في تعاوننا الكامل حالياً وفي المستقبل. ولهذا السبب، دعمنا تنفيذ القرارات الكثيرة بشأن مشكلة القرصنة قبالة ساحل الصومال. ولهذا السبب أيضاً نؤيد القرار ١٨٥١ (٢٠٠٨)، الذي اعتمدته المجلس للتو.

واسمحوا لي أيضاً أن أشدد أمام المجلس على أهمية اعتماد نهج شامل وكلي بشأن المشكلة الصومالية، لأن القرصنة والإرهاب وحالة الطوارئ الإنسانية هي جزء لا يتجزأ من مشكلة الصومال العامة. والواقع أن القرصنة والإرهاب هما مجرد جزء من أعراض حالة العجز الأشمل التي أصابت الكيان السياسي الصومالي منذ انهيار الحكومة الصومالية المركزية في عام ١٩٩١. وإذا ما قبلنا بهذا الطرح، فإنني أأمل ألا يكون من الصعب أن نرى الطريق الحقيقي سواء نحو مجاهدة القرصنة أو التصدي لعدم الاستقرار في الصومال.

وبدون الاستطراد أكثر مما ينبغي في التفاصيل، فإن الطريقة المستدامة الوحيدة لحل مشكلة القرصنة ومعالجة العلل الأخرى هي التركيز على الأمنين المتوسط والطويل وعدم الاقتصار على الأمد القصير. والطريقة الأكثر فعالية والأوثق صلة لتحقيق ذلك هي أن يقوم المجلس بما يأتي: أولاً، اتخاذ تدابير فورية وذات صلة، يأذن من خلالها بعملية حفظ سلام معززة للمساعدة على استعادة السلام والاستقرار وبناء القدرات المحلية. ونأمل أن يتم ذلك قبل نهاية العام، عندما

نُهجاً أوسع وأكثر شمولية من جانب المجتمع الدولي عبر التركيز على الأسباب الجذرية للصراع الذي نكب الصومال على مدى العقدين الماضيين.

إن بلدي على استعداد للمساهمة في المزيد من الجهود التي يبذلها المجلس لإيجاد نهج شامل كهذا وتنفيذه. وفي هذا الصدد، أود أن أختتم بياني بالتشديد أيضاً على أهمية الملكية المحلية والدور الحيوي للقادة الصوماليين في التعاون مع جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تأمين السلام والاستقرار والتنمية.

والآن استأنف مهامتي بصفتي رئيساً للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد علي أحمد جاما جينغيلي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال.

السيد جينغيلي (الصومال) (تكلم بالإنكليزية):

أغتنم هذه الفرصة لأشكركم، سيدي الرئيس، ولأشكر الأمين العام وكل الذين حثوا المجلس على اتخاذ إجراءات عاجلة وجريئة وذات صلة لإنهاء العذاب الذي ظل الشعب الصومالي يعانيه على مدى ١٨ سنة.

مرة أخرى تعرض الحالة في الصومال على المناقشة في مجلس الأمن. والسؤال المطروح، بادئ ذي بدء، هو: هل ستكون النتيجة مختلفة هذه المرة؟ ويحدوني الأمل أن تساعد مشاركتي في هذه الجلسة للمجلس على التركيز على كلتا المسألتين، مشكلة أعمال القرصنة، المعروضة لنظر المجلس اليوم، وأيضاً صورة الوضع العام في الصومال. وقد أثلج صدري الاستماع إلى البيانات التي أدلى بها اليوم.

اسمحوا لي الآن أن أتناول مشكلة أعمال القرصنة في خليج عدن وعلى طول الساحل الصومالي. بسبب الزيادة الأخيرة في أعمال القرصنة حظي هذا الموضوع بتغطية واسعة من جانب وسائل الإعلام الدولية. وتدين حكومة بلدي بقوة تلك الأعمال الإجرامية، التي تنتهك بشكل صارخ

عام ١٩٩١. إننا نرى أننا بحاجة إلى العزيمة والثبات من أجل أن نكمل العملية بنجاح وننفذ اتفاق جيبوتي، إذا شئنا أن ننقذ البلد. وإن أي صعوبات فنية أو اعتراضات يجب أن تعالج في إطار العملية ولكن لا بد للتنفيذ أن يبدأ على الفور وبدون أي تأخير.

وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ المجلس بأن مجلس الوزراء أعلن اليوم موافقته على اتفاق جيبوتي للسلام. وسينظر البرلمان الاتحادي الانتقالي في الاتفاق غدا. كما عقدت اللجنة الأمنية المشتركة اجتماعها الأول اليوم في مقديشو لوضع الخطة للقوة الصومالية المشتركة المؤلفة من ١٠.٠٠٠ فرد، والمتوخاة في اتفاق جيبوتي. وهذه أيضا تطورات هامة. والزيارة الحالية التي يقوم بها الشيخ شريف إلى مقديشو خطوة إيجابية ومرحب بها. وجميع تلك التطورات الهامة تبعث لدينا آمالا كبيرة.

إن الحكومة الاتحادية الانتقالية بحاجة إلى تأمين أراضيها ومياهاها الإقليمية. وهي بحاجة إلى جباية الضرائب. ويتعين عليها أن تعيد إرساء النظام والقانون على نحو ذي مغزى ودائم. إنني أسلم بأن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال فريق متسق وموحد يركز بعزم وطيد على تعزيز جوهرى لقطاع الأمن ومؤسسات الدولة الأخرى. وإن غياب مثل ذلك الاتساق والوحدة داخل الحكومة وعدم وجود جهاز أمني موثوق به قد أديا بالفعل إلى انهيار القانون والنظام، مما أثر سلبا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ونتجت عنه حالة إنسانية مفعجة. ويسعى اتفاق جيبوتي إلى إصلاح الكثير من ذلك.

وعليه أود أن أنهى بياني بحث المجلس بعبارات لا لبس فيها على ألا يدع فرصة أخرى تضيع. وندعو إلى نشر قوة متكاملة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، على وجه الاستعجال، لتمكين حكومة الوحدة الوطنية القادمة

يجري استعراض ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويمكن لبعثة الاتحاد الأفريقي التي ينقصها الأفراد أن تكون نواة لقوة الأمم المتحدة الجديدة.

ثانيا، ينبغي للمجلس أن يعزز الدولة الصومالية بتعزيز قوات الأمن التابعة لها من خلال توفير الموارد والتدريب والمعدات.

ثالثا، ينبغي للمجلس أن يدعم العملية السياسية الجارية حاليا في جيبوتي، لأنها الخيار الوحيد المتاح لنا حاليا، القابل للاستمرار والموثوق به.

إن هذه التدابير إذا ما تم اتخاذها بطريقة سليمة وجرى تنفيذها بكفاءة وبطريقة عاجلة ونزيهة ستيسر معالجة كل الأعمال المرتكبة في ظل انعدام سيادة القانون، بما في ذلك عمليات القرصنة. أما المجالات الأخرى المثيرة لشواغل ملحة وتحتاج إلى مساعدة فهي تتضمن الوساطة السياسية والمصالحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمساعدة الإنسانية. ولكن الأمر الأكيد هو أن المساعدة في المصالحة والاحتياجات الأمنية هي الأهم والأكثر إلحاحا.

وأود أن أؤكد من جديد أمام المجلس أن الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية الصومال ملتزمة بالكامل بتنفيذ ولايتها، ولا سيما المهام التي توخاها الميثاق الاتحادي الانتقالي، وكذلك مهمة المصالحة الشاقة في البلد على الرغم من النكسات والتحديات المضنية التي هي من صنع الطبيعة والإنسان. وأود أن أتناول بإيجاز هدف المصالحة.

إننا ماضون الآن في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة المبرم بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال الموقع أصلا في جيبوتي في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨. ونقر بحدوث تأخير ومواجهة الصعوبات على الطريق ولكن لا غرابة في ذلك بالنسبة لنا. ففي المحصلة النهائية، كنا في حالة صراع منذ انهيار الحكومة المركزية في

البحر، بما في ذلك من خلال اتخاذ تدابير لمكافحة القرصنة. ومن الواضح أن هذه المسائل ترتبط ارتباطاً مباشراً ببقاء بلدنا وازدهاره. وتشكل مسألة القرصنة تحدياً للمجتمع الدولي، وأمرنا يتعلق بحماية أرواح مواطنينا وممتلكاتهم. وبالتالي، يساورنا قلق بالغ إزاء الازدياد الهائل لأعمال القرصنة والسطو المسلح قبالة السواحل الصومالية، ونقر باشتداد الحاجة إلى اتخاذ تدابير لمواجهة هذه المشكلة.

وفي هذا السياق، تدرس وزارات حكومة اليابان ووكالاتها المعنية بمجدية مسألة القرصنة، من حيث القوانين الجديدة التي ينبغي أن نسنها والإجراءات التي يمكن أن نتخذها ضمن الأطر القانونية القائمة. وهذه بعض من المسائل التي نتناولها. وننوي أن نتخذ تدابير سريعة وفعالة، بدءاً بما يمكن أن نفعله الآن. كما نعتزم مساعدة البلدان المجاورة للصومال على بناء قدراتها.

وإذا أخذنا هذا العزم في الحسبان، فإننا ننوي، حالما يتم إنشاء آلية مناسبة للتعاون الدولي بشأن مسألة القرصنة قبالة سواحل الصومال، أن ننضم إليها في مرحلة نشوئها، وأن نشارك بفعالية في المناقشات في إطارها. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى أن اليابان اكتسبت تجربة عملية في هذا المجال من خلال مبادراتها لتحقيق اتفاق التعاون الإقليمي المتعلق بمكافحة القرصنة والسطو المسلح على السفن في آسيا. ونؤمن بأنه، في ضوء هذه الخلفية، يمكننا أن نقدم خبرة مجدية بشأن إمكانية وضع إطار تعاوني مماثل لاتفاق التعاون الإقليمي المتعلق بمكافحة القرصنة والسطو المسلح على السفن في آسيا بالمنطقة المجاورة للصومال.

أخيراً، أود أن أؤكد مجدداً على أن الجهود الرامية إلى القضاء على أعمال القرصنة تشد الحاجة إليها من حيث سلامة الملاحة البحرية وحماية الأرواح والممتلكات. وفي الوقت ذاته، لا بد أن أشدد على أن إيجاد حل حقيقي لمسألة

من استعادة السلام والاستقرار، وهيئة بيئة آمنة لبناء المؤسسات وتحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

السيد نيشيمورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لدولة السيد إيفو سانادير، رئيس وزراء كرواتيا، على مبادرته بعقد جلسة المجلس هذه البالغة الأهمية والحسنة التوقيت. ونرحب باعتماد المجلس اليوم القرار ١٨٥١ (٢٠٠٨)، ودعوته إلى مواصلة التعاون الدولي في معالجة مسألة القرصنة قبالة السواحل الصومالية. وفي هذا السياق، نعرب عن امتناننا لوفد الولايات المتحدة على الدور الريادي القوي الذي اضطلع به بشأن هذا الموضوع الخاص.

إن المنطقة الواقعة قبالة سواحل الصومال وفي خليج عدن ممر بحري بالغ الأهمية يربط بين أوروبا والشرق الأوسط وشرق آسيا. وبالنظر إلى هذه الحقيقة، فإن مقترفي حوادث القرصنة والسطو المسلح في البحر بهذه المنطقة، وهي حوادث فريدة من حيث خطورتها وتواترها وعدد البلدان التي يلحق الضرر بها وأثرها السلبي على الحالة في الصومال وعلى السلام والأمن في المنطقة، أعداء مشتركون للجنس البشري في العالم المعاصر. وبالتالي، لا بد أن يتناول المجتمع الدولي هذه المسألة بصورة حازمة ومتضافرة.

وفي هذا السياق، نرحب بالمبادرات التي اتخذها مجلس الأمن مؤخراً للقضاء على أعمال القرصنة في المنطقة، مثلما أثبت ذلك اعتماده لمجموعة من القرارات هذا العام. كما نود أن نشيد بجهود البلدان التي ترابط سفن قواتها البحرية في المنطقة. وعلاوة على ذلك، لن نبالغ مهما حاولنا في تأكيد أهمية التنسيق لدى مكافحة القرصنة، وبالتالي، نأمل بشدة أن تتخذ المنظمات والبلدان المعنية إجراءً موحداً وتعاونياً لتحقيق ذلك الهدف.

وباعتبار اليابان دولة بحرية ودولة تمارس التجارة، فإنها تولي أهمية بالغة لكفالة سلامة الملاحة البحرية والأمن في

٨ كانون الأول/ديسمبر. كما شاركنا بفرقاطة أخرى في عملية تحالف حماة السفن.

وبالنظر إلى القرار الذي اعتمده مجلس الأمن للتو وحته على إنشاء آلية للتعاون الدولي، فإننا نرى أن المجتمع الدولي لديه الآليات اللازمة للتنسيق والتعاون بشأن جميع جوانب مكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، وفقا للقانون الدولي. واليونان، باعتبارها دولة بحرية رئيسية، على استعداد للمشاركة في هذه المبادرة. وفي رأينا، لا بد للدول أيضا أن تسن القوانين المحلية اللازمة التي تُسند الاختصاص لسلطاتها القضائية ومحاكمها لتمكينها من مقاضاة ومحكمة الأفراد الضالعين في ارتكاب أعمال القرصنة.

ونعرب عن تقديرنا للحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال على ما اتصفت به من روح التعاون والشاركة في هذا المسعى الدولي. وفي المقابل، ينبغي أن يساعد المجتمع الدولي الصومال على تحقيق الاستقرار. وتعتقد اليونان أنه ينبغي تعزيز السلام والاستقرار في هذا البلد من خلال نهج ثلاثي. أولا، يجب أن يكون هناك تعاون فعال فيما بين الأطراف المعنية من خلال عملية جيبوتي والتنفيذ التام لقرارات الأمم المتحدة. ثانيا، ينبغي تحسين وتعزيز الهياكل القائمة والوسائل المتاحة للاتحاد الأفريقي، بغية تعزيز قدرته على التصدي، ذاتيا ووفقا للقانون الدولي، لأزمات مثل تلك التي نواجهها في الصومال. ثالثا، وأخيرا وليس آخرا، علينا ألا ندخر أي جهد لكفالة إيصال المعونة الإنسانية إلى الصوماليين المتضررين بشدة من الصراعات التي لا تنتهي ومن انعدام الاستقرار السياسي والتشريد والجفاف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

القرصنة قبالة السواحل الصومالية يتطلب إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في البلد. وما انفكت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تبذل جهودا حثيثة لتحقيق ذلك الهدف، ونود أن نعرب عن احترامنا لمساعدتها المثيرة للإعجاب في ظل ظروف صعبة. وسنقدم، من جانبنا، أقصى قدر ممكن من دعمنا لعملية السلام في الصومال التي انطلقت بموجب اتفاق جيبوتي. واليابان، التي ستصبح عضوا غير دائم في المجلس في كانون الثاني/يناير، عقدت عزمها على الإسهام بصورة استباقية في السلام والاستقرار في الصومال.

السيد تاسولاس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية):

تعرب اليونان عن تقديرها ودعمها لمبادرات مجلس الأمن وقراراته الرامية إلى كفالة استجابة دولية لظاهرة القرصنة قبالة سواحل منطقة القرن الأفريقي على نحو أكثر تنسيقا، وبالتالي، أشد فعالية ونجاعة. ويساور اليونان بالغ القلق إزاء انتشار أعمال القرصنة في هذه المنطقة، مما أثر على سلامة الملاحة الدولية. فطواقم السفن معرضة للخطر، والتكاليف تتراكم، مع ارتفاع رسوم التأمين ومدفوعات الوقود وازدياد طلبات دفع الفدية بملايين الدولارات. وهذه الروح، تؤيد اليونان هذه المبادرة.

وقد أعرب مجلس الأمن بعبارات واضحة، في القرارات ١٨١٦ (٢٠٠٨)، و ١٨٣٨ (٢٠٠٨)، و ١٨٤٦ (٢٠٠٨)، عن إرادة المجتمع الدولي السياسية لمكافحة آفة القرصنة. ويشارك بلدي في هذا المسعى الدولي لمراقبة الملاحة في المنطقة المتضررة، وتوفير الحماية لشحن المعونة الإنسانية وإيصالها بسلام، وردع القرصنة قبالة سواحل الصومال. ونشارك في "عملية أطلنطا"، وهي أول عملية للقوات البحرية يقوم بها الاتحاد الأوروبي، بفرقاطة مجهزة بطائرة عمودية للعمليات. ومن المرتقب أن تستغرق هذه العملية سنة. وقد عُينت اليونان في منصب قائد القوة والأركان خلال الأشهر الأربعة الأولى، التي بدأت قبل أسبوع في

لا بد أن نتعاون لإلقاء القبض على القراصنة وتقديمهم إلى العدالة، ويجب أن نفعل ذلك في إطار القانون الدولي، بما فيه معايير حقوق الإنسان الواجبة التطبيق. وعلاوة على ذلك، كلما ازداد عدد السفن في العمليات البحرية ازدادت الحاجة إلى التنظيم والتنسيق المناسبين. وينبغي استكشاف دور واضح للأمم المتحدة.

إن وجود القرصنة قبالة سواحل الصومال تمتد جذوره في الحالة على الأرض الصومالية. وسيكون من الصعب إيجاد حل مستدام على المدى الطويل لمشكلة القرصنة بدون تحسين الاستقرار على البر الصومالي. ويبدو أن تحسين ذلك الوضع غير وشيك، وهذا هو السبب في أن المجلس سيأذن اليوم باتخاذ تدابير خاصة ضد من يقومون بأعمال القرصنة، مهديين حياة الناس وكذلك شرايين الحياة والمصالح الأمنية والمصالح التجارية وجزءا هاما من الحضارة.

يجب أن تكون التدابير المأذون بها وفقا للقانون الدولي والمبادئ الإنسانية. وهو قرار مبدئي، لكن ليس قرارا سهلا. لكن اتخاذ أي قرار مخالف لذلك الآن سيبحث برسالة مفادها نوعا ما أنه يمكن استخدام الدول التي تعاني من خلل في قطاعات الأمن ملاذات آمنة للقراصنة. وليس بوسعنا أن نقبل بذلك.

يجب أن يستمر بذل أقصى الجهود لينهض الصومال من جديد. فالملايين من البشر بحاجة إلى المعونة الإنسانية، وهناك أكثر من مليون من المشردين داخليا. وتثني النرويج على الجهود الإقليمية التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لدعم عملية المصالحة السياسية في الصومال. ونخطط علما بقرار حكومة إثيوبيا سحب قواتها من الأراضي الصومالية. وهذا القرار يعني أيضا تحديا كبيرا للاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي على حد سواء، ويتمثل في مساعدة الصوماليين على تفادي حدوث فراغ أمني جديد في البلد،

السيد ويتلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): نجتمع هنا في نيويورك مدركين أن الوضع في الصومال أخذ في التدهور. وصباح هذا اليوم، التقينا في فريق الاتصال من أجل الصومال، لتناول العملية السياسية التي قد تؤدي إلى تحقيق الاستقرار وإقامة السلطة القانونية، وإذا فشلت العملية، ستغرق الصومال أكثر في غياهب انعدام القانون.

والمسألة هنا هي القرصنة. فهناك أعراض شديدة ومجموعة من الأسباب الجذرية التي يتعين علينا معالجتها. وعمليات القرصنة قبالة سواحل الصومال تتصاعد، وتشكل خطرا على التجارة الدولية وحرية الملاحة وما تعنيه تلك الحرية لازدهارنا. والقرصنة تهدد خطير للبلدان والشعوب في المنطقة التي ستعاني من عواقب عدم وصول الإمدادات. ويتعين علينا ألا ننسى - فهذه الآفة مؤثر دال على حالة البؤس وانعدام القانون التي لا تزال تطارد شعب الصومال.

والنرويج تشعر بقلق بالغ. ونحن ندين جميع أعمال القرصنة. ويتعين علينا أن نكافح القرصنة وكذلك أسبابها الجذرية. ونقدر كثيرا الجهود التي تبذلها جميع البلدان والمنظمات الإقليمية التي تشارك بنشاط في مكافحة هذه الجريمة قبالة سواحل الصومال. ونثني أيضا على الحكومة الاتحادية الانتقالية لموقفها إزاء التعاون مع المجتمع الدولي. ونشيد بمجلس الأمن على قيادته واتخاذ القرارات ١٨١٦ (٢٠٠٨) و ١٨٣٨ (٢٠٠٨) و ١٨٤٦ (٢٠٠٨) واليوم، القرار ١٨٥١ (٢٠٠٨).

والنرويج من دول النقل البحري الرئيسية. ويمر في خليج عدن سنويا ألف سفينة نرويجية الملكية. ونحن مستعدون لتلبية طلبات المساعدة التقنية. والنرويج على استعداد للإسهام في العمليات البحرية في المنطقة في عام ٢٠٠٩.

والجهات الإقليمية والدولية الفاعلة المعنية ومعالجة جميع أبعاد المشكلة، بما فيها البعد القانوني.

وتركيا تتابع عن كثب وتدعم جميع المبادرات الرامية إلى تحقيق هذه الغاية. وقد خصصت تركيا فرقاطة للمجموعة البحرية القائمة التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي ووجهت لها الدعوة أيضا للاشتراك في المشاورات بشأن إنشاء قوة تابعة لعملية الاتحاد الأوروبي، أتلانتا.

وتدرك تركيا تماما ضرورة قيام تعاون دولي قوي، ويسرنا أن نرى أن المسألة قيد النظر الفعلي للمجلس. وفي هذا الصدد، يجسد اتخاذ القرارين ١٨٤٦ (٢٠٠٨) و ١٨٥١ (٢٠٠٨) تصميم الأمم المتحدة ومجلس الأمن على أخذ زمام المبادرة بشأن هذه المسألة الحاسمة. وسيساعد هذان القراران، إلى جانب القرارات السابقة، على توضيح الغموض الذي يكتنف منع القرصنة ومحاکمتهم والتحديات القانونية والإجرائية ذات الصلة التي تقوض الجهود الدولية لقمع القرصنة. ويوفر القراران المبادئ التوجيهية الواضحة التي ينبغي اتباعها.

إن القرار الذي اتخذ اليوم يشجع، في جملة أمور، جميع الدول والمنظمات الإقليمية على مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال على إنشاء آلية للتعاون الدولي تكون بمثابة نقطة اتصال مشتركة بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية بشأن جميع جوانب مكافحة القرصنة. ونرى أنه ينبغي للأمم المتحدة نفسها أن تتحمل المسؤولية الشاملة عن توجيه جميع هذه العمليات وتنسيقها. وفي هذا الإطار، نرحب بإعلان الأمين العام عن تعيين منسق كخطوة أولية.

وأعمال القرصنة والسطو المسلح في المياه قبالة ساحل الصومال تزيد من تردي الحالة في ذلك البلد الذي لا يزال يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في المنطقة. ولا يمكن إيجاد حل دائم للمشكلة ما لم تستكمل الجهود

حتى تصبح المؤسسات الصومالية نفسها قادرة على توفير الأمن والاستقرار اللازمين لشعبها. ولذلك، نحث مجلس الأمن على التصدي لهذا التحدي بسرعة وتصميم، حتى لا يتسبب في أي تأخير لا مبرر له في عملية جيبوتي للسلام.

وستستمر النرويج في الإسهام، بوصفها شريكا نشطا، في الجهود الدولية الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار في الصومال، فضلا عن مساعدة المحتاجين. وينبغي للزعماء الصوماليين والشعب الصومالي أن يعلموا أن المجتمع الدولي مستعد للمساعدة، ولكن ينبغي لهم أن يعلموا أيضا أنه لن يتخذ القرارات اللازمة لتوجيه دفة البلاد في الاتجاه الصحيح سوى الصوماليين أنفسهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد إلكين (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): تشعر تركيا بقلق عميق إزاء انتشار أعمال القرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قبالة سواحل الصومال، التي انتشرت في الآونة الأخيرة إلى منطقة أوسع بكثير.

وحتى الآن، اختطفت سفينتان تجاريتان تركيتان وما زالتا في قبضة القرصنة. ونحن قلقون على سلامة ورفاه طاقمي هاتين السفينتين، وكذلك طواقم جميع السفن الأخرى المختطفة. وندين كل هذه الأعمال الوحشية التي تشكل تهديدا خطيرا لا لسلامة العمليات البحرية الدولية فحسب، وإنما للإيصال الفوري والأمن والفعال للمساعدات الإنسانية إلى الصومال.

ولئن كنا ندرك أنه ربما لا يكون بمقدورنا القضاء على القرصنة تماما ما لم وحتى يطرأ تحسن كبير في الظروف السائدة في الصومال، فليس بوسعنا أن نبقي مكتوفي الأيدي إلى أن يتحقق ذلك. ويجب علينا قمع القرصنة والسطو المسلح بقدر ما نستطيع لإيجاد التآزر بين جميع البلدان

وعدد الأشخاص المنخرطين في القرصنة فحسب، ولكن الهجمات أيضا باتت أكثر جرأة. ونحن ندين تلك الهجمات.

كلنا نعرف الخلفية: ١٧ عاما من الصراع المسلح في الصومال بدون نهاية في الأفق، عدم وجود حكومة عاملة قادرة على حماية مواطنيها أو توطيد القانون، وعدم وجود استثمارات في الزراعة أو أشكال المعيشة الأخرى للسكان.

وفي هذه المرحلة، من الضروري لمعالجة المسألة إتباع نهج شامل يستفيد من مجموعة كبيرة من الوسائل، بما في ذلك قوة بحرية تتمتع بالولاية المناسبة لحماية شحنات المساعدات الإنسانية والتصدي للقرصنة. ولذلك، أعلنت السويد، رهنا بقرار برلماني، أنها تنوي الإسهام بوحدة بحرية ضمن "عملية أطلانتا" بقيادة الاتحاد الأوروبي، أساسا لحماية ومرافقة السفن التابعة لبرنامج الأغذية العالمي. والعمليات البحرية التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي والعمليات المماثلة الأخرى خطوات أولى مهمة. لكننا نحتاج إلى مزيد من التفكير وإلى أن نضع نصب أعيننا هدف تسوية النزاع في الأجل الطويل.

ونحتاج أيضا إلى التصدي للأسباب الجذرية لممارسات القرصنة والتهديب والاتجار غير المقبولة. ونحتاج إلى دعم الصوماليين في إعادة إنشاء مجتمع عامل يمكنه رفع لواء سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، مجتمع متاح فيه للصوماليين الشبان فرصا حقيقية أكثر جاذبية من احتمال أن يصبحوا مجرمين أو لاجئين. والبديل قد يرسخ الصومال باعتبارها منطقة تجنيد وملاذآنا للإجرام والإرهاب.

وتود السويد أن تؤكد من جديد دعمها القوي للعملية السياسية بموجب اتفاق جيبوتي، بقيادة مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال والممثل الخاص ولد عبد الله. وذلك الآن هو الطريق البناء الوحيد إلى الأمام. إنها عملية تملكها الأطراف الصومالية وتستفيد من التزاماتها ومسؤولياتها تجاه دولتها. إنها عملية يجب أن تصبح شاملة بدرجة أكبر

الرامية إلى مكافحة القرصنة بسياسات وتدابير ملموسة من شأنها أن تسهم في إرساء القانون والنظام فضلا عن التنمية الاقتصادية المستدامة في الصومال. وفي ذلك الصدد، نشي على التوجه التعاوني الذي أبدته الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، وإن كان ينبغي تكثيف الجهود الجارية على الصعيد الوطني.

وأود أن أضيف أيضا أنه إلى جانب اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة القرصنة، يجب علينا أيضا أن نفكر في كيفية تحرير الرهائن الذين يحتجزهم القراصنة في الصومال حاليا. ومن الوسائل الناجعة في هذا الصدد أيضا كسر الحلقة المفرغة لدفع الفدية والقرصنة.

في الختام، أود أن أقول إن تركيا كدولة عضو منتخبة ستتبوأ مقعدها في مجلس الأمن في غضون أسبوعين، ستواصل متابعة المسألة عن كثب وإبقائها قيد نظرها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل السويد.

السيد ليدن (السويد) (تكلم بالإنكليزية): في

البداية، أود أن أعرب عن قلقي البالغ إزاء الحالة المؤسفة التي يعيشها الملايين من الرجال والنساء والأطفال في الصومال الذين تحملوا المشقة والصراع العنيف لفترة طويلة. وأحث جميع الأطراف في الصومال على احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية.

خلال السنة الماضية، شهدنا موجة مطردة من

اللاجئين من الصومال يحاولون عبور خليج عدن إلى اليمن. وهو ممر خطير وغالبا ما يكون مهلكا. ومع ذلك، فقد خاطر حتى الآن أكثر من ١٩ ٠٠٠ صومالي بالقيام بهذه الرحلة. وفر مئات الآلاف مستخدمين الطرق البرية. على مدار العام الماضي، شهدنا أيضا زيادة غير مسبوق في القرصنة قبالة سواحل الصومال. ولم يزد عدد الهجمات

قدرات إنفاذ القانون في الإطار الإقليمي. وينبغي أيضا أن ننظر في إنشاء محاكم دولية جديدة لمحاكمة القراصنة.

وبينما ستكافح "عملية أطلانتا" الأوروبية بشكل حصري القرصنة قبالة سواحل الصومال، نشير إلى أن مجلس الأمن يمنح المجتمع الدولي مزيدا من الخيارات لمكافحة القرصنة على البر. ونعرب عن التقدير لحقيقة أن هذه العمليات البرية لا يمكن تنفيذها إلا في الإطار المحدد للقرار ١٨٥١ (٢٠٠٨) وبالاتفاق مع الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية، وبالتالي احترام سيادة الصومال.

وفيما نركز على الأهمية الملحة لمكافحة القرصنة بأقصى درجة من الأولوية، يجب ألا يغيب عن بالنا المنظور الطويل الأجل بالنسبة للصومال. ولن يمكننا مكافحة الأسباب الجذرية للقرصنة إلا من خلال إنشاء وتعزيز مؤسسات الدولة. وألمانيا ملتزمة بدعم الجهود الدولية في هذا الصدد. إننا نحتاج إلى عملية سياسية شاملة قابلة للاستمرار في الصومال وإلى حكومة اتحادية انتقالية قادرة على العمل باعتبارها شريكا في انخراطنا.

وفي ذلك السياق، أود أن أعرب عن تقديرنا للجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص السيد ولد عبد الله، من أجل جمع الأطراف المختلفة في الصومال. ونحث كل العناصر الفاعلة داخل وخارج الحكومة الاتحادية الانتقالية على الالتزام أو تجديد الالتزام، بروح من المصالحة والحلول الوسط، بحل سياسي دائم في إطار اتفاق جيبوتي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك.

السيد يول (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): ترحب حكومتي ترحيبا حارا بمبادرة المجلس بعقد هذا الاجتماع الوزاري الاستثنائي اليوم بغية التعامل مع المشاكل المتعاطمة الناجمة عن القرصنة قبالة سواحل الصومال. والاجتماع، في

ويجب أن تضرب بجذورها في الأرض. ويجب أن يجد المجتمع الدولي طرقا بناءة لدعم تلك العملية، بما في ذلك دعم زيادة الأمن والتنمية.

وعلى مدار الـ ١٧ عاما الماضية، جرت محاولات عديدة لحل الأزمات في الصومال وفشلت. ولم يكن التدخل الخارجي بناء دائما. ولذلك، يجب أن يتحرك المجتمع الدولي بحذر ويكفل أن إجراءاته، والولاية التي يمنحها مجلس الأمن، تتفق مع الجهود الجارية لبناء سلام شامل في الصومال وتدعمها.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد ماتوسيك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب ألمانيا باعتماد القرار ١٨٥١ (٢٠٠٨) بالإجماع باعتباره رسالة واضحة وجهدا مشتركا للمجتمع الدولي لمكافحة القرصنة. ويقدم الاتحاد الأوروبي إسهاما هاما تحقيقا لتلك الغاية، وبلدي، ألمانيا، ينوي المشاركة في "عملية أطلانتا" الأوروبية، التي بدأت الأسبوع الماضي. ونعرب عن بالغ التقدير لحقيقة أن ذلك الالتزام الكبير من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بحماية المساعدات الإنسانية والتجارة البحرية المدنية لقي ترحيبا صريحا من مجلس الأمن في القرار ١٨٥١ (٢٠٠٨).

ومع اشتراك أطراف كثيرة في مكافحة القرصنة، ستزداد الحاجة إلى تنسيق كل الإجراءات قبالة سواحل الصومال بدرجة كبيرة. وترحب ألمانيا بآلية التنسيق الجديدة التي يوفرها القرار. وسنشارك بنشاط في تلك الآلية ونقترح التركيز على الأولويات التالية: أولا، تبادل المعلومات عن تدابير مكافحة القرصنة وكفالة تنفيذها بأسلوب منسق - يجب أن نتفادى الازدواجية في بذل الجهود - ثانيا، إيجاد الترتيبات القضائية المناسبة لمحاكمة القراصنة. القرصنة جريمة شنيعة يجب ألا يفلت مرتكبوها من العقاب. ويجب تعزيز

ترحيبا حاراً بالفقرة الداعية في القرار إلى إنشاء آلية تعاون دولية تكون نقطة اتصال مشتركة بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية وتعنى بجميع جوانب مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. ويتعين منح الآلية مجالا واسعا للعمل وستمثل خطوة كبيرة إلى الأمام. ونرحب بخطط تشكيل مجموعة اتصال بناء على القرار ١٨٥١ (٢٠٠٨) ونقف مستعدين للمشاركة بنشاط في ذلك الجهد.

وينبغي أن تكون مسألة الهيكل الأساسي للقضاء مجال تركيز رئيسي لاهتمام المجتمع الدولي. وفي الآونة الأخيرة احتجزت القوات البحرية الدانماركية العاملة ضمن فرقة العمل المختلطة ١٥٠ عددا من القراصنة المشتبه فيهم في المياه الدولية. وحيث أنه كان من المستحيل محاكمة المشتبه فيهم في الدانمارك أو في أي دولة أخرى معينة، أطلقت الدانمارك في النهاية سراح المحتجزين. وتوضح هذه الواقعة إلى أي مدى تواجه الدول الثالثة المنخرطة في أنشطة مكافحة القرصنة تحديات بالغة الصعوبة في ما يتعلق بتسليم ومحاكمة الأشخاص المحتجزين في المياه الدولية والمشتبه في قيامهم بأعمال قرصنة أو أنشطة إجرامية أخرى.

قد نحتاج على المدى الطويل إلى النظر في مفهوم مثل القراصنة المتهمين أمام محكمة دولية. لكننا نحتاج على المدى القصير إلى التركيز أيضا على المزيد من الحلول العملية. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد، أن نبرم اتفاقات إقليمية وثنائية بين الدول بشأن تسليم ومحاكمة القراصنة المعتقلين، لا سيما في المنطقة المعنية. ولذلك نؤيد بقوة المبادرة التي تقدمت بها الحكومات في منطقة شرق أفريقيا بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية لإبرام اتفاق إقليمي لمنع وردع وقمع القرصنة والسطو المسلح على السفن. وبصورة عامة، نلاحظ ونرحب بحرارة بالإشارات البناءة والتعاونية العديدة التي تتلقاها من حكومات في المنطقة.

حد ذاته، يؤكد على مدى السرعة التي تحولت بها القرصنة إلى تحد كبير للمجتمع الدولي بأسره. وتوضح البيانات التي أدلى بها هنا اليوم وزراء وآخرون يمثلون كل مناطق العالم الإرادة السياسية الواسعة النطاق والتصميم على مكافحة القرصنة، وبصفة خاصة، حاجتنا إلى عمل ذلك في إطار جهد متضافر.

المشاكل المتعلقة بالقرصنة لا يمكن لدولة منفردة حلها؛ إنها تحتاج إلى تصدي المجتمع الدولي من خلال المبادرات التي تضاهي حدة وإلحاح الحالة. وكما أعربنا في الرسالة التي بعثت بها حكومتي الشهر الماضي إلى الأمين العام، نرحب بقوة ونقر بالعمل الهام الذي تم بالفعل في إطار الأمم المتحدة والمنظمة البحرية الدولية، بما في ذلك اعتماد مجلس الأمن مؤخرا القرار ١٨٤٦ (٢٠٠٨). ويسعدنا أيضا أن نرى المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، تتخذ خطوات بطرق مختلفة للانضمام إلى الجهود الدولية لتخفيف المشاكل.

ما فتئت الدانمارك منذ فترة منخرطة في الجهود الدولية لمكافحة القرصنة. والدانمارك، بصفتها دولة لديها أسطول تجاري ضخم يعمل على المستوى العالمي وعدد كبير من البحارة على متن السفن، ولأسباب بديهية، لديها اهتمام شديد بتكثيف الجهد الدولي في هذا المجال. لقد أسهمنا بتوفير حراسة عسكرية بحرية لنقل مساعدات برنامج الأغذية العالمي إلى الصومال، ونشارك بسفينة بحرية ضمن فرقة العمل المختلطة ١٥٠ التي تدعمها الأمم المتحدة، المنخرطة في أنشطة مكافحة القرصنة قبالة سواحل شرق أفريقيا. ونحن مناوون حاليا بقيادة تلك العملية البحرية.

وفي ضوء التنوع الكبير للأطراف العاملة في هذا المجال، من الضروري تماما تعزيز التنسيق. ولذلك، نرحب

تؤكد المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام أن الوضع الأمني والإنساني في الصومال يتدهور بسرعة كبيرة رغم التقدم المحرز في المفاوضات بين الحكومة الانتقالية الاتحادية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال. فأعمال العنف والاقتتال ما زالت في تصاعد مستمر. وبحكم القرب الجغرافي، تتأثر الجمهورية اليمنية سلباً بأحداث القرن الأفريقي بشكل عام والصومال بشكل خاص.

وتأسيساً على ذلك، فإن نزوح الصوماليين من نار الحرب والأوضاع الاقتصادية المزرية ساعد على ازدهار تجارة تهريب البشر والقرصنة. بالرغم من ذلك، بذلت الجمهورية اليمنية أقصى جهدها، وفقاً لإمكانياتها، لحل الأزمة الصومالية من خلال عدد من المبادرات التي كانت ترمي إلى رأب الصدع بين الأطراف السياسية والقبلية والجهوية الصومالية المختلفة.

وفيما يتصل بظاهرة القرصنة في المياه الإقليمية قبالة للسواحل الصومالية وخليج عدن، الآخذة في التصاعد بوتيرة متسارعة، ترى بلادي أن تلك الظاهرة أضحت تشكل تهديداً جدياً على أمن وسلامة الملاحة البحرية في أهم الممرات المائية الدولية. وتؤكد بلادي إدانتها وشجبها لجميع أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في المياه الإقليمية قبالة السواحل الصومالية وأعلى البحار وفي خليج عدن.

وفي هذا السياق، تتشاور الجمهورية اليمنية مع الدول المطلة على البحر الأحمر ومع المجتمع الدولي بشأن تعاضد ظاهرة القرصنة وكيفية القضاء الناجع على هذه الآفة. كما ترحب بلادي بالاجتماع التشاوري للدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر، الذي عُقد في القاهرة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر برئاسة يمنية/مصرية مشتركة لمناقشة ظاهرة القرصنة قبالة السواحل الصومالية وسبل مكافحتها، والبيان الختامي الصادر عنه، والذي أكد على أن حماية الملاحة

ويتعين علينا أيضاً النظر في تهج جديدة وابتكارية. لقد اقترحت الدائمك على المنظمة البحرية الدولية إنشاء فريق خبراء لمساعدة الدول التي تقوم بعملية الاعتقال، في ضمان محاكمة القراصنة الذين اعتقلوا في البحر. واقترحنا أيضاً أن تولي المنظمة البحرية الدولية، في إطار التعاون التقني، أولوية للمسائل المتعلقة بوضع نظام قانوني أقوى في المنطقة. ونقدر الدعم الذي تلقيناه حتى الآن بخصوص هذه المقترحات.

أخيراً، كما أشار البعض هنا اليوم، القرصنة ليست، من نواح عديدة، سوى أحد الأعراض. ومن الواضح أننا نحتاج أيضاً إلى أن ننظر في أسبابها الجذرية ونواصل العمل للتوصل إلى علاج لها. إن الحالة داخل الصومال تثير القلق الشديد حقاً. علينا أن نساعد الصومال في منع القرصنة ومكافحتها على اليابسة بدعم حل سياسي وتعزيز التنمية السلمية والمستدامة بالتوازي مع جهودنا لمكافحة القرصنة.

في الختام، أود أن أؤكد مجدداً تأييد حكومتي القوي للحرب الدولية ضد القرصنة على النحو المبين في القرار ١٨٥١ (٢٠٠٨). وستظل الدائمك تشارك مشاركة نشطة وتتطلع إلى مواصلة التعاون مع جميع الجهات الفاعلة الأخرى في هذا المجال.

السيد الصايدي (اليمن): السيد الرئيس، أود،

في البداية، أن أنتهز هذه الفرصة لأشكركم على إتاحة الفرصة لوفد بلادي لمخاطبة المجلس بشأن التصاعد المثير للقلق لأعمال القرصنة والنهب المسلح، التي تُرتكب ضد السفن في المياه الواقعة قبالة السواحل الصومالية. كما لا يفوتني أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل بخصوص الحالة في الصومال (S/2008/709) والتوصيات التي تضمنها بشأن الإجراءات التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي لتسوية الصراع.

١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وبالتوصيات الملحقة به.

وتؤكد الجمهورية اليمنية على أن، إقامة مركز إقليمي في اليمن لتبادل المعلومات حول القرصنة وتقديم الدعم اللازم له فنيا وماديا، سيسهم في تنسيق الجهود الإقليمية والدولية المتخذة والرامية لمحاربة القرصنة والسطو المسلح.

كما تؤمن بلادي بأن مسألة القرصنة ليست سوى نتيجة طبيعية لتردي الأوضاع السياسية وعدم الاستقرار في الصومال وغياب الدولة لأكثر من سبعة عشر عاما. ولن يتم التغلب عليها إلا إذا تمكن المجتمع الدولي من إيجاد حل سياسي للصراع في إطار نهج شامل يعالج جميع المشاكل. وفي هذا الصدد، تجدد الجمهورية اليمنية تأكيدها على ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية.

وفي الختام، السيد الرئيس، لا يمكن إلا أن نستخلص أن أزمة القرصنة لن تزول كلياً مهما بُذل من جهود، لأن العلة تكمن في إغفال المجتمع الدولي للحالة الصومالية وترك شعب هذا البلد لتطحنه الحروب وتصبح أرضه ساحة لتصفية حسابات إقليمية. لذلك ترى الجمهورية اليمنية، التي تكتوي بنار الحرب في الصومال، أن على المجتمع الدولي أن يعطي بناء مؤسسات الدولة المركزية الصومالية جل اهتمامه ويساعد الفرقاء على تشكيل حكومة وحدة وطنية يشارك فيها جميع أطراف الصراع في الصومال لكي يتمكن هذا البلد من تثبيت الأمن والاستقرار على إقليمه البري والبحري والجوي.

السيد عبد العزيز (مصر): اسمحوا لي في البداية أن أنقل إليكم تحية السيد أحمد أبو الغيط، وزير خارجية جمهورية مصر العربية، الذي كان يتطلع إلى المشاركة في اجتماع مجلس الأمن اليوم تأكيداً على الاهتمام الكبير

الدولية وأمن البحر الأحمر وخليج عدن تقع ضمن مسؤولية الدول المطلة عليه. كما أكدت على ضرورة التشاور مع هذه الدول قبل أي عمليات أو ترتيبات محتملة في المياه الدولية المحاذية للمياه الإقليمية لها.

وتؤكد الجمهورية اليمنية مجدداً على استعدادها وقدرتها في حماية مياهها الإقليمية. وتعبّر عن استعدادها للتعاون مع الدول المعنية لتثبيت الأمن والاستقرار في خليج عدن وبحر العرب. وفي هذا السياق، تدعو الجمهورية اليمنية إلى تضافر الجهود لمكافحة ظاهرة القرصنة وتقديم الدعم للدول المتأثرة سلباً من هذه الظاهرة في مجال بناء قدرات جهاز خفر سواحلها، وتقديم الدعم الفني والمادي اللازم لها.

وفي الوقت الذي تدعم فيه الجمهورية اليمنية الجهود الدولية والإقليمية المبذولة لمكافحة هذه الظاهرة، تؤكد على ضرورة تقييد تلك الجهود بقواعد القانون الدولي ذات الصلة، واحترام سيادة الدول على أراضيها ومياهها الإقليمية.

لقد فرضت أعمال القرصنة قبالة السواحل الصومالية وخليج عدن أعباءً إضافية على الجمهورية اليمنية علاوة على الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والصحية الناجمة عن تدفق اللاجئين المستمر إلى أراضيها. فلقد زادت التكاليف والتجهيزات المطلوبة للقوات البحرية اليمنية وخفر السواحل لتقديم المساعدات الإنسانية، وإنقاذ أولئك الذين يتعرضون للغرق بفعل اضطرابات البحر وقسوة أرباب القوارب. كما أن ارتفاع تكاليف التأمين على السفن الوافدة إلى المنطقة من شأنه أن يؤثر سلباً على الاقتصاد اليمني.

لذلك، فإن تعزيز قدرة الدول الساحلية المجاورة للصومال من شأنه أن يساعد في القضاء على ظاهرة القرصنة في المياه الإقليمية قبالة السواحل الصومالية وخليج عدن. وفي هذا الصدد، ترحب الجمهورية اليمنية بالبيان الختامي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة، في نيروبي يومي

ظاهرة القرصنة في تلك المنطقة، بالإضافة إلى التعامل الأمني السريع والفعال مع أية عمليات للقرصنة أو السطو المسلح.

”من هنا دعمت مصر الجهود والمبادرات الدولية والإقليمية لمكافحة تلك الظاهرة، مؤكدة على ضرورة أن تتسق تلك الجهود مع قواعد القانون الدولي ذات الصلة، وأن تحترم سيادة الدول على مياهها الإقليمية، وأن تقتصر بنقاش موسع ومستفيض يتناول كافة الضوابط والمعايير والالتزامات القانونية الواجب مراعاتها، وبهدف الاتفاق على إجراءات محددة تنظم التعامل مع الظاهرة في كافة مراحلها، بدءاً بالمواجهة المسلحة، ومروراً بأسلوب التحقيقات ومعاييرها وضوابطها، وانتهاءً بالتعامل القانوني والقضائي مع من ثبتت إدانته من القراصنة، مع إمكانية النظر في بدائل مختلفة لموضوع المحاكمات، من ضمنها فكرة تشكيل محكمة دولية خاصة بتفويض من مجلس الأمن.

”ومن المهم ونحن نتحدث عن ظاهرة القرصنة قبالة السواحل الصومالية ألا يكون لدينا أي لبس أو خلط بشأن النطاق الجغرافي لتلك الظاهرة، الذي تؤكد جميع الشواهد أنه لم يتجاوز منطقة غرب المحيط الهندي وخليج عدن، قبالة السواحل الصومالية. ومن هنا كان حرص جمهورية مصر العربية على الدعوة إلى عقد اجتماع تشاوري للدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر المنصرم للتأكيد على حقيقتين: الأولى أنه لا توجد أعمال قرصنة داخل البحر الأحمر، وأن البحر الأحمر له خصوصيته التي تميزه عن مناطق أخرى هشة أمنياً، حيث تمتد على سواحل دول

الذي توليه مصر قضية القرصنة أمام السواحل الصومالية، وللأوضاع في الصومال بشكل عام، إلا أن ظروفًا قاهرة حالت دون مشاركة سيادته. ويسعدني أن ألقى هذا البيان نيابة عنه.

”كشفت الأشهر القليلة الماضية عن تنامي ملحوظ ومقلق لظاهرة القرصنة والسطو المسلح قبالة السواحل الصومالية، وبشكل بات يمثل تهديداً فعلياً لحركة الملاحة في تلك المنطقة الاستراتيجية الهامة، ولحركة التجارة ونقل البضائع في الممرات البحرية المرتبطة بها. ولا شك أن انعقاد مجلس الأمن على هذا المستوى الرفيع اليوم لمناقشة ظاهرة القرصنة وسبل مكافحتها هو أكبر دليل على أن هذه الظاهرة باتت تشكل تهديداً حقيقياً للسلم والأمن الدوليين، وأن هناك حاجة لتوسيع دائرة النقاش ولتبادل وجهات النظر حول الأسلوب الأمثل لمكافحتها في إطار من تنفيذ الأطر القانونية والسياسية القائمة، مع أخذ الظروف الأمنية الإقليمية والدولية في الحسبان، وبما يضمن في النهاية التوصل إلى منهج متفق عليه للتحرك.

”وفي الوقت الذي تستنكر فيه مصر بشدة تنامي أعمال القرصنة أمام السواحل الصومالية، فإنها ترى أن هذه الظاهرة هي نتاج واضح ومباشر للأوضاع السياسية والأمنية الهشة في الصومال، والتي هي بالتبعية نتاج لسنوات طويلة من التجاهل الدولي لقضية إحلال السلام والاستقرار في الصومال.

”ومن هذا المنطلق، قام الموقف المصري دائماً على ضرورة التعاون الشامل مع الأوضاع في الصومال، والتعامل مع جذور وأسباب ودوافع

”ومن هنا فإن مصر تتطلع إلى دراسة مجلس الأمن بشكل مستفيض، وبإيجابية كاملة، لخيار نشر بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال، لتكون بمثابة صمام أمن للقوة الصومالية المشتركة التي اتفق الأطراف على تشكيلها لدعم الاستقرار في البلاد عقب انسحاب القوات الإثيوبية، مع إمكانية النظر في بدائل تسمح بتعزيز هذه البعثة بمكوّن خاص يتولى التعامل مع ظاهرة القرصنة بأبعادها المختلفة“.

السيد سين (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سيدي الرئيس على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن ما تشكله أعمال القرصنة في المياه الإقليمية وبقالة ساحل الصومال من تهديد للسلام والأمن الدوليين وللحالة الإنسانية في الصومال.

وفي البداية، أود أن أرحب باتخاذ المجلس اليوم القرار ١٨٥١ (٢٠٠٨) في هذا السياق. والهند، بصفتها إحدى الدول التي تشترك مع الصومال في بحر العرب، يساورها القلق بصفة خاصة إزاء حوادث القرصنة، وهي للأسف محصلة مأساة أكبر ما زالت مستمرة في ذلك البلد.

وتؤيد الهند الحاجة إلى جهود دولية متسقة لترسيخ العمليات السياسية الوطنية والإقليمية على التراب الصومالي من خلال بعثة فعالة لحفظ السلام بقيادة الأمم المتحدة من الناحية المثلى. ويكون الحل الأفضل الطويل الأجل لمشكلة القرصنة في المياه الصومالية بتبني نهج شامل يعالج الفوضى التي أطبقت على الصومال منذ وقت طويل.

إلا أن الاعتراف بمأساة الصومال المستمرة وعجزنا حتى الآن عن إدماج العمليات السياسية في جهود أكبر لحفظ السلام لا يبرران الافتقار إلى استجابة جيدة التنسيق

لديها القدرة على ضبط سواحلها وتأمين مياهها الإقليمية بشكل كامل.

”أما الحقيقة الثانية فهي أن الدول العربية المشاطلة للبحر الأحمر يساورها القلق من تنامي تلك الظاهرة بالقرب من جنوب البحر الأحمر، وأن لديها الرغبة في تنسيق جهودها من أجل تأمين حركة الملاحة في البحر الأحمر والحيلولة دون انتقال الظاهرة إليها. ورغم حرصنا على الاتفاق في أسرع وقت على تدابير وإجراءات لوضع حد لتلك الظاهرة بباله السواحل الصومالية، فعلى جميعا مسؤولية أن نتحرى الدقة وأن نحقق المواءمات القانونية والسياسية، لضمان تعاون جميع الأطراف ولتوفير الغطاء الشرعي القانوني والعملية لكافة جهود مكافحة القرصنة، وعدم الافتتاح بأي حال من الأحوال على الحقوق السيادية المتعارف عليها للدول.

”وأخيرا، اسمحوا لي أنؤكد مجددا على الترابط العضوي بين ظاهرة القرصنة والقضية الصومالية بشكل عام، وهو ما بات يفرض علينا أن نفكر جديا في الأسلوب الأمثل والأكفأ لدعم جهود إقرار السلام والاستقرار في الصومال، ولا سيما بعد نجاح الأطراف الصومالية في التوقيع على اتفاق جيبوتي في آب/أغسطس الماضي، وما تبعه من اتفاقيات أمنية وسياسية تحتم على المجتمع الدولي إظهار الدعم الكافي لها، حماية لما تحقق من إنجازات في طريق السلام، وللحيلولة دون انتكاسة جديدة في جهود التسوية يكون لها انعكاساتها السياسية والأمنية الأكثر خطورة.

جهود مكافحة القرصنة حصرا. وهناك حاجة إلى وضوح أكبر فيما يخص الإطار القانوني للتعامل مع القرصنة المحتجزين. وزيادة على ذلك، يجب وضع إجراءات موحدة لمحاكمة المقبوض عليهم.

ويجب أن يكون هناك ترابط أقوى بين الحظر على الأسلحة وجهود مكافحة القرصنة. وذلك الاقتراح الذي نؤيده كان فريق الرصد المعني بالصومال قد قدمه في تقريره المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر (S/2008/769). ومن المهم وضع حد لتدفق الأسلحة ومحاسبة المشاركين في التخطيط والتمويل والتسهيل لأعمال القرصنة، بما في ذلك بمنعهم من الحصول على العوائد الناتجة عن دفع الفدية. وذلك مطلوب لأن دفع أموال مقابل الفدية يشجع على القيام بالمزيد من أعمال القرصنة.

ويجب أيضا توسيع قدرات الهيئات الصومالية على التعامل مع أعمال القرصنة، سواء في البر حيث يتم إطلاقها، أو في المياه الإقليمية الصومالية.

أخيرا، يحتاج المجتمع الدولي إلى المنظمة البحرية الدولية لقيادة عملية تطوير لأنظمة واستراتيجيات حماية فعالة تعتمد على السفن التجارية عند الإبحار في المياه التي تتم فيها عمليات القرصنة. وسيساعد هذا أيضا على تخفيف العبء الملقي حاليا على عاتق عدد محدود من القطع البحرية لحماية منطقة متضررة واسعة.

في الختام، اسمحوا لي أن أشدد على أنه بينما يتصف المبدأ القائل بأن درهم وقاية خير من قنطار علاج بالحقيقة، فإننا تجاوزنا حاليا المرحلة التي يمكن أن يفكر المرء فيها بالوقاية. وبالتالي لم تبق لدينا سوى خيارات قليلة إلى جانب محاولة التعامل مع الأعراض بشكل متزامن مع محاولة شفاء المرض.

للاضطراب المستفحل في المحيطات. فالقرصنة تحد يجب أن يواجهه المجتمع الدولي بشكل عاجل وجماعي وتعاوني.

والقرصنة في المياه الصومالية وقبالة سواحلها تحد فوري، لا بالنسبة للصومال وجيرانها فحسب، بل أيضا للتجارة والتمويل الدوليين، وكذلك للسلام والأمن الدوليين. والهند تتأثر بشكل مباشر بالقرصنة. فالهجمات لا تؤثر على الشحن من وإلى الموانئ الهندية وعلى محيطنا الأوسع فحسب، ولكنها تفرض علينا أيضا أثرا كبيرا لأن نسبة كبيرة من الأشخاص من ذوي الأصول الهندية يعملون في الملاحة التجارية الدولية.

ولذلك السبب استجابت الهند لتحدي القرصنة بطلب من حكومة الصومال الاتحادية الانتقالية وبالتشاور معها. وعلى مدى الشهرين الأخيرين أرسلت الهند اثنتين من سفنها العسكرية الحديثة لمواجهة تحدي القرصنة. وقد أحرزنا بعض النجاح في ذلك الصدد، بما في ذلك خلال نهاية الأسبوع الماضي، ولكننا نعترف بأن القرصنة لا تزال تمثل تهديدا كبيرا.

وانطلاقا من ذلك الموقف، تعتقد الهند بأن الاستجابة الدولية للقرصنة يجب أن تشمل تنسيقا محسنا ومؤسسيا للجهود الدولية لمواجهة القرصنة، نظرا للظروف الخاصة في الصومال. ولا يتوجب إضفاء الطابع المؤسسي على التنسيق التنفيذي بين القوات البحرية في المنطقة فحسب، بل يجب أيضا وضع آلية للمشاركين في جهود مكافحة القرصنة للعمل مع بلدان المنطقة في مواجهة التحدي. ونحن نرحب بإعلان وزيرة خارجية الولايات المتحدة قرار إنشاء فريق اتصال في ذلك الصدد.

وتود الهند أيضا أن تشدد على أهمية كفاءة اضطلاع الأمم المتحدة بدور مركزي، نظرا للشرعية الدولية التي تضفيها وليس بوصفها مركزا لتبادل تدفق المعلومات حول

القرصنة حتى الآن ما زالت تزداد وتتخذ أشكالا أكثر جرأة. فخلال الشهرين المنصرمين فقط هاجم القراصنة ٣٠ سفينة. ويقدر حصاد أعمال القراصنة للعام ٢٠٠٨ من الفدية عن السفن المحتجزة بـ ١٢٠ مليون دولار. ولا تزال هنالك ١٦ سفينة محتجزة من أصل ٤٠. ومما يسترعي الانتباه إفراج القطع الحربية البحرية عن القراصنة بعد اعتقالهم. إن محاربة القرصنة والقضاء عليها تتطلب تقديم القراصنة إلى العدالة. كما تتطلب التنسيق الكامل بين القطع الحربية المتواجدة في المنطقة وتطبيق القانون الدولي الذي تجسده اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

إن أعمال القرصنة في البحر ما هي إلا أعراض للمشكلة الأساسية وللوضع المتردي في الصومال، وعدم وجود سلطة قوية على الأرض. وإن أي إجراءات للقضاء على أعمال القرصنة لا بد أن تتلائم مع خطوات عملية لحل المشاكل الأساسية على الأرض في الصومال.

إننا ندعو مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته والتوصل إلى حل شامل لمشكلة الصومال وإنهاء ظاهرة القرصنة وإحلال سيادة القانون ضمن سيادة الصومال على الأرض وفي البحر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد رمضان لعمامرة، مفوض الأمن والسلام في الاتحاد الأفريقي.

السيد لعمامرة (تكلم بالإنكليزية): أولا، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أهنيكم والوفد الكرواتي على قيادتكم، وأن أشكر جميع أعضاء المجلس، وخاصة أولئك الذين شارفت ولايتهم على الانتهاء، على خدمتهم قضية السلام والأمن في العالم، وخاصة في أفريقيا.

واسمحوا لي أن أشكركم أيضا سيدي على إعطائي فرصة أخرى لمخاطبة المجلس بشأن الحالة في الصومال. وتأتي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن للسيد يحيى الحمصاني، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية.

السيد الحمصاني: معالجة ظاهرة القرصنة قبالة شواطئ الصومال تتطلب أيضا معالجة الأسباب والجذور المؤدية إلى هذه الظاهرة، وهي الوضع الخطير المتدهور في الصومال، الذي أضحي مهددا بالانهيار الكامل. لذلك، فإننا نرى أن هنالك حاجة لدعم عملية السلام والمصالحة الوطنية الصومالية من خلال تطبيق اتفاق السلام الموقع في جيبوتي برعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل تحرير الصومال، ودعوة كافة الفصائل الصومالية لحل الخلافات، ومناشدة الجماعات التي لم توقع على اتفاق جيبوتي أن تفعل ذلك بأسرع وقت ممكن، والالتزام الفعلي به من كافة الفصائل.

إن المجتمع الدولي مطالب باتخاذ الخطوات السريعة لاحتواء الوضع في الصومال. ونؤيد طلب الأمين العام للأمم المتحدة بنشر قوات دولية متعددة الجنسيات، كما ورد في تقريره المقدم إلى المجلس (S/2008/709). ونرحب باستعداد الاتحاد الأفريقي لإدماج بعثة الاتحاد في تلك القوة لتحقيق الاستقرار على الأرض.

إن تردّي الأوضاع الأمنية والاقتصادية والإنسانية في الصومال هي من الأسباب التي أدت إلى انتقال حالة اللاقانون والفوضى من البر إلى البحر قبالة شواطئ الصومال، مما في ذلك من انعكاس وتداعيات على الملاحية الدولية. فسادت أعمال القرصنة دون رادع وأصبحت تشكل تهديدا للملاحية في خليج عدن، مما يؤدي إلى خسائر جسيمة تبلغ العديد من المليارات من الدولارات للدول في المنطقة.

وبالرغم من وجود العديد من القطع البحرية الحربية من جنسيات متعددة قبالة شواطئ الصومال، فإن أعمال

إن نشر بعثة معززة قادرة على تحقيق الاستقرار في الساحة وعلى النجاح في ولايتها يبقى التحدي الرئيسي من بين المسائل الكثيرة التي تواجه الاتحاد الأفريقي منذ بدء مشاركته في الصومال. ولم يكن تحقيق ذلك ممكنا نظرا لعدة عوامل، تضمنت عدم القدرة على الوصول إلى القوام الكامل المصرح به للبعثة ونقص الموارد المالية واللوجستية الكافية لإعاشة وإبقاء الجنود في الميدان، بما في ذلك المعدات المناسبة الكافية لتعزيز القدرة العملية لبعثة الاتحاد الأفريقي.

وما زالت جهودنا مستمرة لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وهذا يعكس استعداد الاتحاد الأفريقي للتعاون ولأن يكون جزءا من أي ترتيب ينتج عنه إنشاء قوة حفظ السلام المتوخاة في اتفاق جيبوتي. وفي هذا الصدد، أود أن أهيب بكل أصدقاء الصومال التعهد بالمساهمة بالقوات والمتطلبات اللوجستية والمعدات من أجل إنشاء قوة بتفويض من الأمم المتحدة، تحقق الاستقرار في البلد وتصبح جزءا لا يتجزأ من عملية حفظ سلام كاملة تابعة للأمم المتحدة، وتقود إلى عملية إعادة البناء والتنمية في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وهذا يتطلب ولاية محددة بوضوح من مجلس الأمن، ويحدوني خالص الأمل في أن يحدث ذلك عاجلا وليس آجلا.

وأود أن أشير الآن إلى المشكلة المزدوجة، أي القرصنة والسطو المسلح في أعالي البحار والإرهاب. إن المياه الصومالية بما فيها خليج عدن، ربما كانت تشكل الآن أخطر الممرات البحرية على وجه الأرض. وتعرض السفن حاليا لأخطار شديدة أثناء مرورها في تلك المنطقة. وتجدر ملاحظة أن انهيار هيكل الحكم في الصومال الذي بدأ في التسعينات قد هيا الظروف التي نمت فيها القرصنة على نطاق واسع في المنطقة. وقد تجلّى ذلك أولا في صيد الأسماك غير المشروع قبالة ساحل الصومال وأعطى مبررا لصيادي الأسماك الصوماليين لمهاجمة السفن. وتدهور الوضع أكثر إلى أن تحول

هذه الفرصة في لحظة حرجية من عملية السلام، خصوصا وأن الصومال قد شهد خلال الأشهر الماضية تطورات جسيمة تتعلق بتوسيع نطاق السلام والمصالحة من خلال الحوار المجدي بين الأطراف الصومالية برعاية الأمم المتحدة. وهو يأتي أيضا في وقت تشتد الحاجة إلى تعزيز العزيمة المشتركة أمام تطور إيجابي لا تقابله القدرة المطلوبة للتنفيذ على المستوى العملي.

ومن المعروف جيدا أن أفريقيا استجابت لنداء الواجب إزاء الشعب الصومالي في ظل ظروف غير مؤاتية، ونشرت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مع قليل من الخبرة في السيطرة المؤسسية والإدارية على عمليات دعم السلام، وفي غياب سلام ينبغي حفظه، وبالاكتفاء الكبير على الدعم الخارجي. ومما يبعث على الاغتراب ملاحظة أن بعثة الاتحاد الأفريقي ظلت تعمل بثبات ممثلة للمجتمع الدولي على الأرض في الصومال على مدى العامين الماضيين، وهي اليوم قادرة على تقديم شيء من الدعم للجهود الجارية التي نتجت عن عملية جيبوتي. وفي الواقع، نعتقد أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في جيبوتي، إذا ما نفذت بأمانة، فإنها ستشكل لبنات بناء لإرساء الأساس الذي يمكن أن تستند إليه عملية السلام الدائم والمصالحة.

إن الإعلان مؤخرا عن انسحاب قوات الدفاع الوطني الإثيوبية من الصومال، بعد إعطاء مهلة كافية بشأن نية الحكومة الإثيوبية، يتسق تماما مع أحكام اتفاق جيبوتي. وينبغي قبول الإعلان والترحيب به بوصفه أحد أهم الإسهامات في حل الصراع. وينبغي النظر إلى الأمر من هذه الزاوية وعدم اعتباره مشكلة بحد ذاته. وهذا هو السياق الذي ينبغي للمجتمع الدولي فيه أن يحول أي تحديات يثيرها هذا الانسحاب فعلا إلى فرص يستفاد منها بالاستجابة لمتطلبات الحالة الجديدة.

واللوجستية لبعثة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك المعدات التي ربما تم التعهد بها. وسيساعد ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في المدى القصير على مواصلة عملياتها والتوسع في عدد الجنود بهدف تعزيز البعثة. وفي الواقع، تحتاج البعثة أكثر من أي وقت مضى إلى موارد مالية ولوجستية كبيرة ومساعدة تقنية لتحسين كفاءتها وتمكينها من تنفيذ ولايتها بنجاح. وفوق ذلك، ستحتاج البعثة إلى دعم سياسي متجدد، وإلى رؤية واضحة للإطار الدولي الذي ستتطور فيه في المستقبل القريب.

واسمحوا لي في هذه المرحلة أن أوضح بما لا يدع مجالا للشك أن موقف الاتحاد الأفريقي يتمثل الآن ودائما في أنه ينبغي نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، تكون فعالة وجيدة التجهيز وممولة تمويلا ملائما، في الصومال. وإنني أرحب وأقدر تقديرا عاليا الدعم القوي لموقف الاتحاد الأفريقي الذي قدمته وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ووفود أخرى في هذه الجلسة. والاتحاد الأفريقي سيحيي بالتأكيد إنشاء تلك العملية فورا، إن أمكن ذلك، والاتحاد الأفريقي مستعد أيضا لإلحاق جنود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بالعملية الجديدة.

وأود أيضا أن أشير مع التقدير إلى الملاحظات والتوصيات الهامة التي قدمها الأمين العام في هذه الجلسة حول ما يراه لسد الفجوات في الترتيبات الأمنية، والتي من شأنها أن تعزز فعالية بعثة الاتحاد الأفريقي وتؤدي إلى نشر بعثة حفظ سلام كاملة تابعة للأمم المتحدة في الصومال في أقرب وقت ممكن. واسمحوا لي أن أشدد في هذا السياق على أن الوقت عامل أساسي وأن الوضع القائم لا يمكن أن يستمر.

وفي هذا المنعطف الحاسم، اسمحوا لي أضع أمامكم بتحديد أدق ما يراه الاتحاد الأفريقي متطلبات عاجلة.

إلى عمليات قرصنة في هذا الممر البحري الاستراتيجي الحيوي، بمشاركة "رجال أعمال" يضمون اقتصاد حرب، بما في ذلك الاتجار بأسلحة من كل الأنواع في البر وتسلل الإرهابيين الذين دعموا التمرد في جنوب وسط الصومال.

من الواضح إذا أن القرصنة عرض من أعراض مشكلة أكبر، وهي غياب القانون في الصومال. وهناك حاجة واضحة إلى معالجة الأعراض والأسباب الجذرية للمشكلة على حد سواء. ومن هذا المنطلق، أود أن أشيد بجهود مجلس الأمن، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الروسي، والهند وباكستان وآخرين، وأن أعرب عن التقدير للاستعداد المعلن للمملكة العربية السعودية ومصر وغيرهما للمشاركة بقوات في مكافحة هذه الظاهرة الإجرامية الدولية.

والاتحاد الأفريقي، من جانبه، يستعد ليكمل هذه الجهود بالتمهيد لمعالجة الأمن البحري والسلامة البحرية، بما في ذلك تحسين الوعي بالحالات في النطاق البحري للقارة الأفريقية، من خلال تناول المسألة بالتفصيل في الخطوة الاستراتيجية الجديدة للمفوضية للفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢.

إن التطورات في الصومال وحولها تؤكد على الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بتجديد التزامه بمعالجة المشكلة المعقدة والمتعددة الأبعاد التي يعاني منها الصومال حاليا. وفي الوقت الذي يقوم الشركاء في المجتمع الدولي بحشد وتجميع أصول غير عادية لمكافحة القرصنة، يجب ألا نترك الصومال يغرق. إن قيمنا ومبادئنا المشتركة والسلم والأمن العالميين اللذين لا يمكن تجزئتهما ستتقوض على نحو خطير لو حدث ذلك.

إننا ندرك التحديات التي يواجهها الأمين العام في جعل خططه لإتمام إنشاء قوة متعددة الجنسيات على الفور، ونندعم دعما كاملا ونرحب بخطط إتاحة الموارد المالية

خياراته، وينبغي للمجلس أن يتخذ خطوات حازمة وحاسمة لتفادي حدوث فراغ أمني، مما قد يعرض للخطر عملية السلام في الصومال برمتها، ويهدد بصورة أكبر السلام والأمن الإقليميين والعالميين،

ونحن في الاتحاد الأفريقي على استعداد للقيام بمزيد من التوضيحات، ومواصلة التزامنا في الصومال في سياق زيادة انخراط الأمم المتحدة وتعزيز الدعم الدولي بصورة أكثر فعالية، وقد أعرب لنا قائد البلدان المساهمان بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بوروندي وأوغندا، عن تعهدهما بتجديد التزامهما في ذلك الصدد، ونحن بحاجة إلى تعزيز الدور الريادي الذي يضطلع به المجلس في هذا المنعطف الحاسم في الصومال، وسيكون لقراره بشأن زيادة المسؤوليات الملقاة على عاتق الأمم المتحدة في الصومال أثر مباشر على قرارات الاجتماع الوزاري لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن تجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي، وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم أعماله لهذه الجلسة،

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٥.

وأول شرط هو إرسال إشارة سياسية قوية تعبر عن استمرار التزام المجتمع الدولي بعملية السلام والمصالحة في الصومال بتجديد انخراط المجلس من أجل التنفيذ التام لاتفاق جيبوتي،

والشرط الثاني هو الإذن بنشر قوة للأمم المتحدة لدعم السلام في الصومال ستشمل وتكمل بعثة معززة للاتحاد الأفريقي في الصومال،

والشرط الثالث هو الاستفادة من بعثة معززة للاتحاد الأفريقي في الصومال، لا سيما من خلال تقديم الدعم العاجل المطلوب لرفع قوام القوة إلى الحد المسموح به وهو ٨ ٠٠٠ جندي، فضلا عن رفع إمكانيات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بقدرات جوية وبرية،

والشرط الرابع هو تقديم كامل الدعم لعملية جيبوتي من خلال المساعدة على تشكيل حكومة وحدة وطنية ذات قاعدة عريضة، وبرلمان موسع، وقوة شرطة قوامها ١٠ ٠٠٠ شرطي، تدريبهم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والمجتمع الدولي،

ويستحق الصومال التزاما حازما من الجميع بالسعي الفعال إلى اتخاذ كل التدابير اللازمة لكفالة التوصل إلى حل دائم للصراع الذي يتخبط فيه البلد منذ عقدين تقريبا، وبالتالي، أحث مجلس الأمن على النظر بصورة فعالة في